

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بیچ المیزان

مع کاشیة الفاضل العلامة وحید الزمان
محمّد الاقمر الخراج محمد مجید بالله الاقرب
القدحاری السیاح الخلیل المشهد
عنه فیضه الجاری

مکتبہ رشیدیہ

یسرکی روڈ کوئٹہ

فون : ۶۶۶۶۶۳

وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ

أحمد رضا خان الأسدي الجان على طبع كتاب نافع لآدم والانس



ابن علامه الزمان مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم اوغلا الله جبات اعظم

مع حاشيه الفاضل المحقق والخبر المدقق

جامع المعقول والمنقول للحاج ابي الفضل الايوبي

مؤتمد عبید الله الكبد هاري دام فيض الجاري

مكتبة رشيدية

سرکی روڈ — کوئٹہ

[illegible]

قوله الحق لله " قيل هو التنا باللسان = اقول قيد اللسان يخرج ما علم ضمناً لان التنا يخص به
على الجمل الاختياري = قيد الجمل بالاختياري لاجراج الموح لا يديم الاختياري تقول قد حلت
الاولى على صفاتها ولا حداثتها = قيل عليه يخرج منه تناء الله تم على صفاته التاثيرية لها
قد يمتد كما ثبتت في العقائد وليست صادرة منه تعالى بالاختيار لان اثر المختار يكون حادثاً
كما ثبت في محله " واجيب عنه بان معنى الاختيار الصادر عن الفاعل المختار ولو في غير ذلك الجمل
وهو تعالى ما على مختار وهذه الصفة صادرة منه تعالى " ويجاب عنه ايضا بان معنى الاختياري
الاستقلالي ولو كان اضطرارياً وهو قدم مستقل في ابيات هذه الصفة وقد يقال ان اطلاق
على التنا مجاز والتعريف للمحد الحقيقي " واجاب السيد السند بان المحد على تلك الصفة
راجعة الى المحد على الافعال الاختيارية الصادرة عنه فلم بواسطة تلك الصفات
له قوله اي من فهو سنا = اقول قد كثر التفسير في باعث هذا التفسير فقبل ما قبل حقيقة
الامر ان هذا التفسير انما هو لا مطلق هو ان النور كما سيأتي كيفية ظاهرة فكيف يتعدى
بالباد والسببية في تولد بمعنى العقول " ففسر الملا صادق النور بالاضواء التي التزين للنور
يصح بعد فهم بالباد " لكن ينبغي ان لا يجعل التزين على المعنى الحقيقي لانها الحس وهو من صفات
الاجسام بل المراد به التزين المعنوي " ان قبل هذا مجازي المجاز قلت كلامي المراد بالنور
ابتداء التزين المعنوي " لكن في كون النور كيفية غير مسببة من الغير نظر
لقوله تعالى جعل الشمس والقمر نوراً = مع ان نور القمر مستفاد من نور الشمس " وجوابه
ان النور والنور يستعمل كل منهما مقام الآخر " قوله فهو سنا = فصل القلوب بالنور لان القلب
هو العلم الضوئي في وسط العدم وهو غير قابل للنور لان المراد بالنور المعنوي وهو الادراك والعلم
وقد نصرتي مدراك الحكما ان الادراك من شأن الغير ليس الا " قوله المناطقة اي
المركبة للكلية والخبريات وليس بمنه المنطق الظاهري والا يلزم ان يكون الاخرى خارجاً واما
ان نطق المعنى المشتق لان الناطق فصل الانس و هو جوي وفصل الجوي لا بد ان يكون جوي
كما تقرر في اسفل الحكمة والمشتق انما بالاجماع بل المراد بالناطق الجزي والداخل البسيط الذي
يميزه الانس عما عداه " قوله المجردة الغير الخالدة " هو تفسير للمجرة = قوله في المادة = هي جزو
الجسم محل للصورة الجسمية ويقال لها الهيولى والعنصر واسطقس " وتفصيل احوالها في كتب
الحكمة " قوله تعلق التذبير " تعلق الملك الموعود " كله الملا منه لادراك البسيط
اعلم ان الادراك والمعرفة والعلم وان كانت مرادفة في اللغة لكن جرى اصطلاح بان المعرفة
هو ادراك البسيط اي لا امر الواصل البسيط الحكمي كما توهمه الكاكري " وان العلم هو ادراك المركب
اي الامور المتعددة كالقضية ما بين قضية ولها لا يقال علمت الداء بل عرفت وفي بعض الاصطلاح
المعرفة هو ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا لا يقال علمت الداء بل عرفت وهذا
المعنى غير مرادف لانها لا يجمع " اضافة المعرفة الى المعقولات اي الامور الحاصلة في العقل
لان المعرفة في كتب المنطق ان الحاصل في العقل لا يكون الاكليات والجزئيات (المادية
مرتفعة في الجوهر الباطنة كله قوله براعة الاستعمال = اقول البراعة في اللغة الفوقية
يقال برع الرجل على اقربائه اذا فاق والاستعمال اول صوت البهي عند الولادة او اول صوت

قوله في الكتاب معرفة الذات أه أقول الفرق الحكماء والمكلمين على ان معرفة الياضي
 لهم بالكتب ممنوع " وأما بكتبهم فقال الحكماء انه اليفع ممنوع وقال المسكون انه ممكن غير
 واقع " فالراد معرفة الذات المعرفة بالوجه يعني لوجه وجوب الوجود والقدرة الباهرة و
 غير ذلك " فمن فسر معرفة الذات بالمصدق بانها موجود وموصوفة بصفات الجلال
 والجمال فحينئذ ان هذه معرفة الصفات والمعطوف بحجب مفايرته للمعطوف عليه فكل
 ما ذكره معرفة الصفات فافهم " قوله بالاستدلال أه اشارة الى ان الدليل على الذات
 الواجب انما هو برهان الى أي الاستدلال من العلة على المعلول لا انه لا يتم لانهم
 لم يردوا طريقة اهل النظر من المكلمين والحكماء وأما الصوفية الكرامهم فقالوا
 ان وجوده لهم بهي لا يحتاج الى البرهان والدلائل المؤدية في الكتب بينهما حتى
 قالوا نحو رشيد راجد حاجت باشمع وشعله وتضيئه في الكتب المبسوطة فارجع اليها
 قوله في الكتاب وهي متوقفة أه أقول الانصاف في بليل المنطق ان يشي من القوانين
 المنطقية لا ياتي الشرعية المطهرة لان قوانينها اما الكلمات الخمس القول الشارح في
 التصريح - او القضايا والمحجة في التصديقات هذه الامور لا يتخلو الشرعية النبوية
 عنها بل يؤيد قوانينه القرآن الكريم والا حاديت النبوية لا ترقى الى قوله
 تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا - كيف ورد على نهج القياس الاستغناء
 واستثناء بعض الشيء لنتيج تقيض المقدم - أي التضاد غير موجود وباطل
 فتقيد الآية باطل وقيل عليه الصلوة والسلام كل محدث بدعة وكل بدعة
 ضلالة وكل ضلالة في النار كيف ورد على النهج من الشكل الاول وكيف ورد
 على نهج القياس المركب " وكما ورد في الكتب الشرعية من ذم المنطق والنهي عن
 تعليمه وتعلمه فهو المنطق المخلوط بالقوانين الحكمية لان قوانين الحكمية تختلف
 الشرعية المطهرة خلافاً بينها مثل قدم العالم ونفي حشر الاجساد - وكوبد تعالى
 فاعلا بالايجاب - وكوبد تعالى فاعلا وخالفها للعقل الاول فقط وغير ذلك
 ومن يرجع الى كتب المتأخرين من علماء الكلام وكتب المتأخرين من المفسرين كما
 التفسير الكبير للامام محمد بن النعمان الرازي وتفسير البضاوي للقاضي ناصر الدين
 وغيرهما وكتب الفقهاء المعبرين كما بهداية ودر المختار وشروحه وجدها مملوءة
 من القواعد المنطقية فهؤلاء السادات الكرام كانوا عالمين بالحلل والحرام
 فلو كان المنطق حراماً ما خلطوه بكتب الشرعية المطهرة
 بل نقول لا صنع من تعليم القوانين الحكمية وتعلمها يتمكن لما رواها والاستدلال
 على بطلانها حفظاً لحريم الدين من تشكيل الزائفين ولا حراز عن الوقوع فيها
 على حين غفلة منها - كما ان الحبس يصف فيه عن السبي لا حراز عنها
 نعم التوغل في العلوم الحكمية والتبحر فيها حرام بلا اريباب نعم الحكم بوجوب المنطق
 وفرضية المعنى الشرعي شكلي - وهذا بذكر اليهود في بيان مسئلة المنطق قوله في الكتاب
 وهو حسي أه قال العلماء ان جلد نعم الوكيل لا نشاء المرح فيه اما معطوفة على به حسي
 فيلزم عطفها لنشاء على الاخبار وهو ممنوع عند الفات وأما معطوفة على حسي
 فان لم يؤد حسي بمعنى يلزم عطف الجملة على المفرد وان اول يلزم عطفها لا نشائية
 على الجزية والجملة على الاول مذكور في حاشية شه وعلى الثاني بان الجملة اذا كانت لها محل
 من الامور يجوز عطفها على المفرد وعلى جملة الجزية ذكره الولي الهادي ناقل من السيد

قولہ فی حاشیہ ملکہ اطلاق جزئی المنطق آہ وجہ المسامحة ان جزئی المنطق المسائل المتعلقة
 بالقول الشارح والمختص بمبادئها من الکلیات الخشن القفایا لا یما نضیها فایم " بیدر
 قال الشیخ فی المہیة علی قولہ قسم العلم آہ بیزہ العبارة ای الادراک الرادف للتصور
 غرض الشیخ انہ لیس الرادف من العلم ما ہو مصطلح علم الکلام وهو الاقتقاد الجانم الثابت
 المطابق للواقع = لا یند لا یصح = تقسیمہ الی المقصور والمقید کما لا یخفی ولا ادراک
 الکلیات ولا ادراک المركب لعدم صحتہ التقسیم لیم بل الرادف الادراک ثم زاد قولہ
 الرادف للتصور = لان الادراک بالمعنی العام شامل للحضور ایضاً ویولا ینقسم الی
 المقصور والمقید = لان المقصور کما سلف فی ہو حصول صورۃ الشیء فی العقل والمقید
 لا یدر فیہ من المقصور شرطاً او شرطاً والمطلوب فی المقصور = ثم مراد الشیخ مراد فہ الادراک
 للتصور ما ہو فی هذا المقام والا فالادراک اعم بطلاناً من المقصور فایم
 ثم اعلم ان العلم علی قسمین فهو الحضوری وهو ما یکون بحضور المعلوم بنفسہ عند العالم
 وحضوری وهو ما یکون بعمولی صورۃ المعلوم وسیلۃ فی معنی الصورۃ وكل شئ قریب
 ان کان العالم قديماً وحادثاً ان کان العالم حادثاً مثال الحضوری القریب علم الباری
 ثم " ومثال الحضوری الحادث علمنا بانفسنا وصفاتنا الانفاہیة " ومثال القریب
 العلم المحصولی علم العقول باغیارها ومثال المحصولی الحادث علمنا باغیارنا
 اذا عرفت ہذا فاعلم ان الامتہ لمنطقیۃ اتفقت علی ان المقصور مطلقاً لا ینقسم الی
 المقصور والمقید فامراً لهما واختلفوا فی انقسام المحصولی القریب الیہا فذهب
 الجمهور الی عدم انقسامہ الیہا ایضاً بدلائل مذکورۃ فی حاشیۃ الزاهد علی
 الرسالة القطبیۃ وحاشیہ علی شرح التہذیب الجلالی وشرح المسلم للقاضی
 محمد مبارک وغیرہا ومآل المحققین منہم الی انقسام المحصولی القریب الیہا کلہو
 الحادث ویم براہین قطعیۃ مذکورۃ فی الکتاب المذكورۃ وهو الحق انفساً فایم
 قال الشیخ العلم بالنسبۃ الینا آہ قولہ ان کان المراد بضمیر المتکلم مع الغیر عالم البشر
 فهو لاخراج علم الباری ثم وعلم المقول مطلقاً ضروریاً کان او حصولیاً
 فہذا مبني علی مذهب الجاہلین وان کان المراد امکان مطلقاً فهو لاخراج
 علم الباری عز اسمہ لعلم المقول = یم داخل فی المقسم ہواشارة الی مذهب
 المحققین " وقی ای تقیر لا یکفی ہذا القید فی بیان مقسم المقصور والمقید
 لان العلم الحضوری علی کل التقديرین داخل فیہ مع انہ لیس مقسم بالاتفاق کما مر
 فلا ید لنا ان یجعل اللام فی العلم للعبید ای العلم المحصولی او المحصولی الحادث وح
 لا حاجۃ الی التفتید بقولہ بالسنۃ الینا لاخراج علم الباری ثم لان علیہ تعالی
 سواء کان بنفسہ او بغيرہ حضوری علی ما تقر فی موضعہ بالبراہین الواضحة
 الکلم الا لیمید التوضیح والا یتام باخراج علمہم علی کل مذهب
 لان ارسطو والشیخ ابن سینا والفارابی ذهبوا الی ان علمہم بغيرہ حصولی کما
 صرح بہ غیر واحد من العلماء وتخصیصہ فی شرح القاضی محمد مبارک علی اسم
 وحینئذ لا ید لنا من قرینۃ العہد وہی شہرۃ امر الحضوری بانہ لیس تصورہ ولا تصدیق
 ویتمہم ثم ما سلف فی من تفسیر المقصور فی الکتاب والید اعلم بالصواب والید
 الرجوع والکتاب علی ما عرفت فی حل هذا المقام الذی اطاعوا لید الکلام ومن لہ التوفیق

[illegible]

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

وتصورنا التساوي لثلاثتين وان نسبة بينهما قبل توقفنا على البرهان المتصور
فيل انما قيد بقيد فقط يحصل التقسيم لان التقسيم يتم بتقسيد او اكثر الى مشترك
ويطلق التصور مرادف العلم واثبت في حصوله برونه بارادة شرط لا قبول انما قيد
بقيد فقط لما بين التصور والتقسيد من اللزوم الذي ينافي في التقابل لان
التقسيد بلب سوية الحكم في جميع الازدواج يحصل التقابل
التقسيد لا يوجد بدون التصور وان جبر برهان اللزوم بحسب الوجود لا ينافي
التقابل بحسب التصديق كما بين الزوج والفرد والحق ان تقابل انما قيد
فقط يحصل التقسيم من غير شك وكلف وعرفون عن الظاهر في صورة
الاطلاق انما يحصل التقسيم ببارادة شرط لا وجود مشترك وعرفون عن الظاهر
ولتبيين على المرادفة بين الحكم وطبق التصور فسر على التصور
الذكر في ضمن القيد بقوله وهو اي التصور حصول صورة الشئ في العقل ولو
قال حصول الشئ في العقل كان أولى ان قيل المرادفة لتلك تكون على طبق
مشتركا بين القسمين فلما اشتهر انك اشبهين من اثنين لا دليل

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

والجواب فانما لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...
القول في بيان ان القيد لا ينافي في التاميم بل هو من التاميم...

في حاشيته ثم فيه بحث آه اقول هذا البحث عجيب لانهم قالوا يجب في التعريفات الاخر اذن
عن الالفاظ الغريبة الوضعية وكذا عن الالفاظ المجازية واللالاة الى انهم اذمته لان التعريف
للتبيين والتوضيح وفيه الامور ثمانية ولا ريب في ان اخذ المقيد من المطلق مجازاً
وما ذكره من قرينة التقابل فاعجبهم لان النجاة من المهلكة انما ينفع قبل الوقوع فيها
قوله في حاشيته حه اعاد الخارجية آه اقول هذا الشخص الخارجة باجها جميعاً لا يجوز والى ان يبقى الا
متياز بين الاشخاص الخارجية بل التي تختلف من الشخصات انما هي التي تنافي مثل الاحراق للشار
وغيره مقدار الجبل وبرودة الثلج وغيرها فتدبر قوله في الكتاب الجزليات آه قال الجلال
المراد المادية اذا المجرى كالكلمات لان مناط الهندية الاحساس وهو غير ممكن فيها فبالضرورة
تلاخط بقعود وصفات كلية ولهذا قال كالكلمات فتدبر محمد سعيد بهر سید محمد ابي غفر
قوله في الكتاب كيفية آه اقول هذا هو التعريف الحقيقي بالقبول ولا يرد عليه شيء
الا بـ ۱۳ التي مرت ذكرها وقد ذهب المتحقق المروي في تصانيفه وصاحب السلم
محمد البهاري وفساده القاضي محمد مبارك الى اختيار هذا التعريف حيث قالوا
العلم الحالة الادركية وهو بالمعنى المذكور ينقسم الى التصور والتصديق وعلى هذا الجمع كونه
من مقولة الكيفية حقيقة وبهذا التحقيق يدخل العقدة المشهور التي تسمى العقلا وفي حاشيا
وهي انهم اتفقوا على ان التصور فقط يتعلق بكل شيء حتى بنفسه ونقيضه وقالوا
ايضاً ان التصور فقط والتصديق نوعان متباينان من الادراكات وعرفوا العلم بالصورة
الحاصلة في الذهن وصحوا ان المذهب المتصور ان حصول الاشياء بانفسها
فاذا تصورنا كنه التصديق بناءً على المقولة الاولى فيجب ان يتحد التصور بكنه
التصديق بناءً على المقولة الاخيرة مع انها متباينان بناءً على المقولة الثانية فانهم
وتفصيل لا يحل ان العلم له معنيان مجازي وحقيقي والمجازي هو المشهور وهو
الصورة الحاصلة وبهذا المعنى المجازي يتحد العلم والمعلوم وبهذا المعنى قالوا حصول الاشياء
بانفسها وبهذا المعنى لا يتعين للعلم مقولة خاصة بل هو من مقولات شتى لانه يتبع
المعلوم لكن التصور والتصديق ليسا من اقسام هذا المعنى والحقيق هو الحالة الادركية
والكيفية العقلية وهي لا تتحد مع المعلوم وبهذا المعنى من مقولة الكيفية هو المذهب
التصور والتصديق من قسم هذا المعنى حقيقة فلا يلزم ان يتحد التصور فقط
والتصديق لان في صورة ادراكنا وتصويرنا ما يحد التصديق التصور بكنهه
متعلقة بكنهه التصديق ولا يتحد معهما وان شئت تفصيل بها السوال والجواب
الى قسم السلم للقاضي محمد مبارك وشهدوا احسن المحققين الملاحسن قد برز به
وبالمجلة هذا التعريف خال عن جميع التعريفات ولا يحتاج الى التوضيحات الباردة
واتاويلات الكلاسيك ولا يرد عليها ايراد اصلاً حتى يحتاج الى كل هذا الجواب
كما عرفت سابقاً من الانتكالات والتاويلات والمساومات التي يتشوش ادعا
البتين فاختتم الله الفقير الى الحاج ابو محمد محمد بن عبد الله النقيشي المحمد بن عبد الله الكندي
غفر الله له

على مرادها لانها اذا قلنا كجوان اما ما من ناطق واما ما من غير ناطق لا يلزم
 منه مرادفة الماشي للجوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم الترادف
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة الاشئ الخ تفسير الصورة
 فقط والالم يكن انما له قول في قوله ولا يجوز ان يكون تفسير العلم
 اولا معنى لتوسط التفسير بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على القسمين
 وقد يقال معنى التوسط التفسير على ان المقصود الا عظم منها التفسير
 وحصول البصيرة في التقسيم بسبب معرفة المقسم وان كانت
 باعتبار احد القسمين قبل صورة الاشئ اليه فانه عند ذلك الشخصيات
 ولا ينبغي ان يظهر من التعريف لا يتناول صور الجسميات حيث
 هي جزيئات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل
 الاول ان يفسر الصورة بكيفية يحصل في العقل واما علم ان تفسير مطلق
 المقصور باذكريتناول اذراك الجسميات عند من يقول بارتسام صور
 الجسميات في العقل لاني الالات والتفسير الشامل له على التفسير حصول
 صورة الاشئ عند الذات المحركة والاراد بصورة الاشئ الصورة الكاملة
 عند العالم لاني نفس لا يتناول تصورا لا يطابق الواقع ايضا

على مرادها لانها اذا قلنا كجوان اما ما من ناطق واما ما من غير ناطق لا يلزم
 منه مرادفة الماشي للجوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم الترادف
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة الاشئ الخ تفسير الصورة
 فقط والالم يكن انما له قول في قوله ولا يجوز ان يكون تفسير العلم
 اولا معنى لتوسط التفسير بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على القسمين
 وقد يقال معنى التوسط التفسير على ان المقصود الا عظم منها التفسير
 وحصول البصيرة في التقسيم بسبب معرفة المقسم وان كانت
 باعتبار احد القسمين قبل صورة الاشئ اليه فانه عند ذلك الشخصيات
 ولا ينبغي ان يظهر من التعريف لا يتناول صور الجسميات حيث
 هي جزيئات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل
 الاول ان يفسر الصورة بكيفية يحصل في العقل واما علم ان تفسير مطلق
 المقصور باذكريتناول اذراك الجسميات عند من يقول بارتسام صور
 الجسميات في العقل لاني الالات والتفسير الشامل له على التفسير حصول
 صورة الاشئ عند الذات المحركة والاراد بصورة الاشئ الصورة الكاملة
 عند العالم لاني نفس لا يتناول تصورا لا يطابق الواقع ايضا

قوله في حاشيته له اذ ليس له ما يتصور له الوجود اذ اقول هذا مذهب الحكماء والصوفية
يعني وجوده ثم بمعنى ما به الموجودية ويقال له الوجود الخاص " والوجود الحقيقي عين
ذاته ثم وكذا ما تسمى صفاته ثم من العلم والقدرة والارادة وغيرها عين ذاته ثم
واتما جمهور المتكلمين سوى الشيخ فيقولون ان وجوده تعالى وكذا ما تسمى صفاته ثم
زائدة على ذاته ثم واما الشيخ الاشعري " فيقول ان وجود كل شئ هو عين ذات
ذلك الشئ صواب فيمكن والواجب ثم وتحقيق الحق في هذه المسئلة وايضا
الادلة والاسئلة والاجوبة في الكتب المبسوطة " ثم ان الماهية تطلق في غالب
الاستعمال على معنيين = احدهما ما به الشئ هو هو " وبهذا المعنى يقال ان وجوده
عين ماهيته يعني لم يتم ماهية بهذا المعنى لكن هي عين وجوده ثم والثاني ما به
يجاب عن السؤال بما هو الذي هو ملزم الكلية وبهذا المعنى يقال ليس له ماهية
بل هو ان بحث " ثم اعلم ان عبارة تصرف الجوهر يعني قوله ماهية اذا وجدت الخ
تدل على مفارقة الوجود للماهية لان كلمة اذا لا تشمل بين الشئ ونفسه فان
الواجب ثم خارج عن الجوهر كما عند المتكلمين وان كان بها المعنى بمجيب الظاهر صادق
على الواجب ثم لكن لا يطلقون الجوهر عليه ثم اما لان الجوهر والعرض من اقسام الممكن
الخاص وهو ثم ليس كذلك واما لان اسماء الله توقيفية ولم يرد اذن الشرع
باطلاق الجوهر عليه ثم فافهم " قوله في حاشيته له بان يكون قابلاً لاشارة الماهية
اصالة كالصورة آه فيه ان الحكماء وما طبة قالوا ان الحسن بالذات هو الاضواء
والالوان وتفصيل ذلك في شرح المبيد على حاشية الحكمة وشرح المصدر
الشيرازي " عليها وحاشيته السيد الزاهد على الامور العامة قوله في حاشيته له
انه مشروط في افعالهم من التدبير آه اعلم ان التدبير والتصرف انما يكون في المباحين
والمغايير لا في نفس الشئ فلا يرد ان المذهب الحق ان النفس الانسانية بعد
مقارنتها من البدن باقية ولها ترقى في العلوم والمعارف فكيف مشروط في فعله
مقارنة المادة وجه الدليل ظاهر فافهم " قوله في حاشيته له ان حقيقة النفس
آه والى هذا الميثاق قوله ثم يستدلونك عن الروح قل الروح من امر ربي وما
اوتيتم من العلم الا قليلاً فتدبر " له قوله من حيث وجودها في الخارج آه
اقول هذا ايضا الف الكتب المعبرة لانهم قالوا المعلوم هو الشئ من حيث هو هو
لا الشئ الخارج الهم الا ان يكون مراد المحسوس المعلوم بالعرض فتدبر قوله في تلك
الحاشية بعض من لا يقول بالوجود الذاتي آه يرد عليه ان الشيخ الذي يقولون به
انما هو موجود في الذهن فكيف يكون هو لا ممن ينكر الوجود الذاتي ويجهل
بان الوجود الذاتي في اصطلاحهم ما يكون وجود نفس الشئ في الذهن فالنافون
للوجود الذاتي ينكرون في الحقيقة عن حصول الاشياء بانفسها في الالان كما يستند
بذلك جهل الوجود الذاتي من تشريح المواقف وغيره من كتب الكلام
فا فافهم ۱۲ محمد عبيد الله ابوبكر كندجاري غفر له

قولہ وعلی ظاہرہ بحث وراول قد بذل الشارح غایت جہدہ فی تصحیح اللفظ باعتبار
قیود عمیہ لا یکاد یسبق الیہا اللہ وقد بذل المتکلفون جہودہم فی دفع الارادۃ
الواردة بأزیاد قیود لا یقبل الاذن الکرمیہ تقیرہا فکلام المتن من قبیل الایجاز المخل
بفہم المقصود وفضل هذه التکلفات بحث رعنہا فی مقام التعریف
فکن عمل الشرح فکذا المحققین بما وصی الیہم المحقق "رارع جزلہ المعانی وان احوک
الی التکلفات" کثیر "وایفہم حمل کلام لہا قل علی الصحة والسداد خیر من حملہ علی الفضا
والکساد" قولہ فی حاشیہ کہ
فعلی هذا لا یرود للاستحالة آء اقول نعم قولہ بحدوث الهيئة الاجتماعية آء يدل علی ان الهيئة
المذكورة خارجة فالسوال غیر وارد کما قال الاذن الشرح "انخص عن قيد العرض فادرد
السوال واحاب بکامو مضمون ضمنا من القيد المذكور" حرطاً تاکال الطالبین فضل هذا
کثیر فی کلام الائمة العترة کما وقع مثل ذالک عن المحقق الجامی فی شہارہ الکافیة فی تعریف
الکلمة فلیراجع قولہ فی الکتاب ان قبل ان یرید آء اقول مثل هذا السوال وارد علی جمیع
التقیسات متلاً بقول الکلمة التي تقسم الی الاسم والفعل والحرف "ان اخذت فی ضمن الاسماء
شرح الاخران وبکذا فی ضمن الفعل والخبر لذلک لان العام لا یحقق الا فی ضمن الخاص
والجواب نعم یوحد الجواب بآء فرق بین الارادة والتحقيق فانهم ۱۲ محمد بن عیسیٰ اللہ
یقول الفقیران مذہب الامام الرای "بحسب فی تصحیح ذلک التکلفات التي سمعها
وغير ذالک من التکلفات مذہب الحکما وحقیق بالاعتبار والاعتماد والعلم عند
اللہ جل سلطانہ "اعلم انی کنت ادرس فی بلدہ کویتہ من بلاد پاکستان
وقت الهجرة من الوطن المحبوب حيث نظام الروسید
حين استغایہم بلاد افغانستان وحينئذی اخص من ہجرنا عشر
سین ویاقی لدرسیہ طلبا کثیرون لاخذ العلم فبعثونی علی
تالیف هذه الحاشیة وكان اعظم من حركتی علی تالیفها الملائخ اللہ
علینائی "ثم لما شرعت فی تالیف هذه الحاشیة استغفرت
بکتب عیدہ وحواسنی سدیدة لیكون حاشیتی هذه مایلة للاعتماد
وتی هذه = تسلیم العلوم "شرحہ المولوی حمدیہ" شرحہ للقاضی
محمد مبارک "شرحہ ملا محمد حسن" والقاضی وحواسنیہ
للقاضی عبدالحکیم الایہوری "والفاضل عماد الدین البکینی "۶
والفاضل عصام الدین "والفاضل الباوردی "وكانت معظم حواشی
الکتاب فی بدیع المیزان ماخوذة من تلك الكتب والحواشی
وانا الفقیر ابو الفضل الحاج محمد عیسیٰ اللہ علیہ السبیل الخیر فی
البدیع الخیر - الکنز صغاری نزل کویٹہ پینتوں آباد - کچر روہ

هذا هو الحق لا يخفى على احد

العلم الواحد لا يتعدد

العلم لا يتعدد

ما قيل ان في التعريف لا يطبق على جميع الامام والحكمة ان قيل على ظاهره
بحسب ان قيل ان بورد التسمية ان كان العلم الواحد لم يصح جعل التصديق الذي
هو عبارة عن الاكالات تسمية ان كان علم منه لزم ان يكون المركب من القضية
العامية وتصو امرا اخر خارجا عن القضية قلنا ان بورد التسمية هو العلم الواحد
والتصديق وان كان يتعدد في حده انه لکن واحد باعتبار علمه من البنية الاجتماعية
ان قيل ان تلك البنية الاجتماعية لا تخلص من ان تكون علما او علما ما على
كما التقديرين لزم الحال اما على التقدير الاول فلانه يلزم ان يكون جزءا
التصديق زائدا على الاربعية ولما على التقدير الثاني فلانه يلزم ان يكون
المركب من العلم والعلو قسما من العلم قلنا ان تلك البنية خارجة
عن التصديق لانه لا يغير كنهه عنه فلا يلزم الحال ان يتيسر ان يرد
من العلم الواحد الواحد احد كتحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يرد الواحد
الا اعتباري يلزم خروج التصديق وان يرد الاعم وهو لا يتحقق الا في ضمن
احد ما يلزم عليه قلنا المراد هو الواحد الاعم لكن لا يلزم من عدم تحقق
العام الا في ضمن الخاص عدم ارادة العام الا في ضمن ارادة الخاص فانه يجوز ان
يراد العام من حيث هو عام من غير التقاط الى واحد من خواصه فثبت

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

هذا هو الحق لا يخفى على احد

من المحل في هذه المراتب بالمراتب
 الأولى فمحل الصدقة والنفقة
 في
 في المحل في هذه المراتب بالمراتب
 الأولى فمحل الصدقة والنفقة
 في

ولما كان التصديق مستلزما على الشك في البصيرة والحكم وقد ذكر مفهوم الحكم
من قبل فإراد ان يذكر مفهوم الحكم للشيخ التصديق بجزئية فقال هو الحكم
اسنادا لغيره في ضمنه الى امر آخر ايجابا وهو القيلاع ^{الان} نسبة او سلبا وهو انشراح
خرج بقيد الاحجاب والسلب اليقين حكم كالتسبة التقيدية وغيره وعليه نحو
الانسان الانسان اجيب بان الغاية اعم من ان تكون الذات وبالاه
والغاية ههنا بالاعتبار داخل على ان مثال ذلك غير معتد بها ولما قلنا
ان يقول يلزم من ظاهر هذا التعريف ان الحكم فعل والعلم من قوله
الكيف فكيف يكون التصديق الذي هو مركب من الكيف والفعل فها من
العلم لان المركب من الكيف والفعل لا يكون من قوله كيف ^{العلم} لان العلم
من الاسناد والادراك ومن الامر النسبة ومن آخره فان الجمل والجزر متعلقان
بمجهولين ويكون المعنى الحكم ادراك نسبة منتسبة الى الطرفين متعلقة
بهما ^{بها} او يقال المراد بالامر الوقوع والا وقوع وبالاخر هو النسبة
او ادراك الوقوع والا وقوع انتسب الى النسبة ولو سلم العلم
الى التصور فقط والى تصور معة حكم كما قسم صاحب الرسالة الشمسية
لم يخرج الى هذه التكلفات ^{المراد} بالواجب في قوله

[illegible][illegible]

منه انما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

فانما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

وحكيما للوجوب العرفي وقال الانسحان امي تجسني تقدم مباحث الاول
والثاني من كون مصاديقه التصور بالعدم
اي التصور على مباحث الثاني امي التصديق وضعا امي فذكر التقدم
اي لتقدم التصور على التصديق طبعا لان معنى التقدم بالطبع كون الشيء
التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته تامة له كالمصاديق بالنسبة
الاشئين اما ان التصور ليس علته للتصديق فظاهرا واما انه يحتاج اليه التصديق
فلان كل تصديق لابد فيه من تصوري تصور الحكم عليه وبه فثبت تقدم
انه لا يتوقف التصديق على تصور الحكم عليه وبه بالكون لان الحكم على الحكمين
بانه شاعل المميز انجل ما ان الانسان او فرس او كلب او غير ذلك الحكم على زيد
انسان مع اننا لا نعرف من الانسان الا انه شيء له الحكم ان قبل لو كان
التصديق غير متوقف على التصور بالكون لزم ان يكون التصور باسبي وجوه كان
كافيا في التصديق لويس كذلك قلنا ان التصديق وان لم يتوقف على التصور
بالكون لكنه ليس التصور باسبي وجوه كان كافيا في التصديق بل لابد في كل تصديق
من نوع تصور يقتضيه الحكم وبذلك يتبين ان التصديق بان هذا الشيء حكم
فانه يتوقف على تصور ان الانسان لان هذا التصديق يقتضيه ذلك التصور
وبذلك يتبين ان التصور بالفرس او غير مصاديقه وكذا التصديق بانه ماش

فانما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

منه انما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

منه انما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

منه انما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

منه انما يتصور على اربعة اقسام لان التصور لشيء ان كان بمرآتية الذاتيات لذلك الشيء فهو التصور بالكون وان كان بمرآتية الصفات فهو التصور بالعدم

من ان الحكم اذا اطلق
من الحبيثة

لأنه العبادات رتبة ومعها بها والجهل متعلق بكل من المعصية والحصل على سبيل التنافع عبيد
معها نظر الامة ان اجتماع واحد احدى اقسامها عام والآخر خاص وبالنظر الى اداة الاجتماع والى الاخرى الاخرى كالحرف

انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

والمعنى في اللفظ واحد بالنظر الى سبيل
انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

واما بحسب الوجود فبين الوضعية والطبيعية ايضا ثمانية كلية وبين كل واحد
من الوضعية والطبيعية وبين العقلية عموم وخصوص من وجه واما بين
اقسام غير اللفظية ثمانية كلية بحسب الوجود والصدق كذا قيل في نظرية
والمقصود الالة الوضعية اللفظية وهي كون اللفظ الموضوع بحيث
شي اورده بحسب على النفس لا حطت معناه الرسم مع ذلك اللفظ
لأن السابن بالوضع وهي على ثلثة اقسام مطابقة وتضمن
والترام لان دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له اي وضع
ذلك اللفظ لذلك المعنى مطابقة كقولنا في اللفظ والمعنى

بكونه موضوعا بازاءه كدلالة الانسان على الحيوان ان الناطق
وانما قيد حدوده باللات اثنان بتوسط الوضع كذا قيل في نظرية

والمعنى في اللفظ واحد بالنظر الى سبيل
انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

والمعنى في اللفظ واحد بالنظر الى سبيل
انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

والمعنى في اللفظ واحد بالنظر الى سبيل
انما يرد الى
كان المراد
بوضع الانسان
الحيوان والنبات
الوضع القوي
او القوي و
ليس كذلك
بالاخر وضع
بالوضع
معها عبيد
في قوله
معها عبيد
القول القوي
فمن هذا
يؤيد وقال
لما كانت
المطابقة
انما كانت
مفعول ما
ان اراد
ان التفسير
والاخر
جزء المطا
بقية الكلام
لان هذه
الدلائل
مطابقة
وان اراد
المطابقة

مع قول الجرم انه اقول ليس المراد مفهوم الجرم على الاطلاق فان الشمس ليس موضوعا له ولا المعين الذي تشاهده والامكن
 كليا منحصرا في فرد كما قالوا في المراد به مفهوم النير لا عظم المركز في العنك الرابع فافهم ١٢ حرمه من غير

أقول اعلم في
 الخشعي الجلال
 في المقام
 عن الشرح
 القادر على
 لفظ الخشعي
 صوغ في الطرف
 للضوء ولا
 مما لا مضى
 لها هذا
 الا فافهم
 يقال ليس
 را ولدي
 ولا اصل
 كان على
 العرصة
 فكذا للجو
 لم يور
 على الاول
 مصنوعا
 جعل في
 الافان
 يكون
 مجموع
 فالشرح
 ولا الفرق
 اللغة الع
 بية

بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والظهور والجميع فان
 الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا والتراما يعني ان
 والدلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق عليه
 وتضمنا عند الاطلاق على المجموع والتراما عند الاطلاق على الجرم المعلوم فيقيد
 على الدلالة على الضوء تضمنا عند الاطلاق على المجموع والتراما عند الاطلاق
 على الجرم اينما دلالة اللفظ على تام ما وضع له نظر الى انها موضوع للضوء
 فينتقص حد المطابقة بالتضمن الزام بدخولها فيه فلما قيد بقيد قيد يرفع
 الانتقاص لان الدلالة على الضوء عند الاطلاقين المذكورين ليس بوسطة ان
 الضوء وتام ما وضع بل بوسطة جز ما وضع او لازم ما وضع ويصدق ايضا على
 الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه والتراما عند الاطلاق على الجرم المعلوم
 انها دلالة اللفظ على جز ما وضع له نظر الى وضعه للمجموع فينتقص حد
 بالمطابقة والالزام بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال الانتقاص وكذا
 يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وتضمنا عند الاطلاق
 على المجموع انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظر الى انه موضوع للجرم
 فينتقص حد المطابقة والتضمن بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع

بالآخرين في مثل ما اذا فرضنا ان الشمس موضوع للجرم والظهور والجميع فان
 الدلالة على الضوء مثلا يمكن ان يكون مطابقة وتضمنا والتراما يعني ان
 والدلالة لفظ الشمس على الضوء يمكن ان يكون مطابقة عند الاطلاق عليه
 وتضمنا عند الاطلاق على المجموع والتراما عند الاطلاق على الجرم المعلوم فيقيد
 على الدلالة على الضوء تضمنا عند الاطلاق على المجموع والتراما عند الاطلاق
 على الجرم اينما دلالة اللفظ على تام ما وضع له نظر الى انها موضوع للضوء
 فينتقص حد المطابقة بالتضمن الزام بدخولها فيه فلما قيد بقيد قيد يرفع
 الانتقاص لان الدلالة على الضوء عند الاطلاقين المذكورين ليس بوسطة ان
 الضوء وتام ما وضع بل بوسطة جز ما وضع او لازم ما وضع ويصدق ايضا على
 الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه والتراما عند الاطلاق على الجرم المعلوم
 انها دلالة اللفظ على جز ما وضع له نظر الى وضعه للمجموع فينتقص حد
 بالمطابقة والالزام بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع زال الانتقاص وكذا
 يصدق على الدلالة على الضوء مطابقة عند الاطلاق عليه وتضمنا عند الاطلاق
 على المجموع انها دلالة اللفظ على لازم ما وضع له نظر الى انه موضوع للجرم
 فينتقص حد المطابقة والتضمن بدخولها فيه فلما قيد بتوسط الوضع

فقر في ان الانتقاص قد ع ولا بد له من شاهد لا يمكن الا مكان ولا جرم المفروض في لفظ
 نعم لئلا يتصور الاحتمال ولعل لم يفرق بين المنع والنقص ولا لفظ في هذا الكتاب ان يمتثل
 لا اشتراك بين الكل والجزء بالامكان العام والخاص ولا يقتصر ذلك من المعلوم والالزام

منه كما قال بعض الشعراء نعيمته عن الضلالتة .
 ينقلبون ويترديفون ويجنسون زروى بابا
 فقد رددت سخرج المرام ١٢ محمد بن عبد الله غفر له

لا ان العبودية والا كرمية فارجع عن كنهه لانه جزء لفظه باعتبار الوضع
 التركيب على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود كما حصل اللفظ
 الدال بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب كرامى
 فان الرامى يدل على ذات صدر منه الرامى اسم على جسم معين وهذه
 الدلالة مقصودة لا يقال ان المقصود منها التقسيم والتقسيم باعتبار الذات
 والاخفاء ان ات المفرد مقدم على ذات المركب فينبغي ان يقدم
 المفرد على المركب لا اننا نقول المقصود منها تقسيم اللفظ الدال بالمطابقة
 الى القسمين وتقرئها لا تقسيمها وانما تعريف باعتبار المفهوم ومفهوم المركب
 مقدم على مفهوم المفرد لان مفهوم المركب وجودى ومفهوم المفرد معنوى لان
 القيود المعبرة في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد معنوية لان القيود المعبرة
 في مفهوم المركب تحقق جزء اللفظ وتحقق جزء المعنى وتحقق الدلالة وتحقق قصد
 الدلالة فهذه القيود معبرة في مفهوم المركب بمعنى انه لا بد من تحقق كل واحد
 منها لتحقيق المركب وهذه القيود غير معبرة في المفرد بمعنى انه لا بد من عدم
 تحققها جميعا لتحقيق المفرد ولا معنى له لا بد من تحقق المفرد من اشتراك
 واللام كمن مثل عبد الله وحيوان ناطق علمين مفردا فالقيود في مفهوم المركب

لا ان العبودية والا كرمية فارجع عن كنهه لانه جزء لفظه باعتبار الوضع
 التركيب على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود كما حصل اللفظ
 الدال بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب كرامى

لا ان العبودية والا كرمية فارجع عن كنهه لانه جزء لفظه باعتبار الوضع
 التركيب على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى المقصود كما حصل اللفظ
 الدال بالمطابقة ان تحقق فيه القيود الاربعة المذكورة فهو مركب كرامى

قوله لفظ على صفة
 شبهة من عبد الله
 عبارة وعبودية و
 اما لفظ الله فقد
 ذهب بعض العلماء
 على ما في البصائر
 ان اصله البصائر
 وهو مصدر البعد
 باله انا من كذا
 تلفظ الله خشي
 هذا اللفظ خلاف
 التحقيق والتوضيح
 البصائر والحواس
 الجوارح سؤال
 الحاشية ان المصدر
 منها على المشتق
 وعبر بالمشتق
 على ان خروج المشتق
 لخرج المشتق
 البصائر فافهم
 البصائر الجوارح
 بعدد البصائر
 على ان اللفظ
 المعبرة في مفهوم المركب
 زائدة من هذه المذكورة
 لان من قبله الترتيب
 من قبله الترتيب
 الجوارح على
 فانها لا تسمى
 باللفظ فافهم
 الحاشية ان المصدر
 منها على المشتق
 وعبر بالمشتق
 على ان خروج المشتق
 لخرج المشتق
 البصائر فافهم
 البصائر الجوارح
 بعدد البصائر
 على ان اللفظ
 المعبرة في مفهوم المركب
 زائدة من هذه المذكورة
 لان من قبله الترتيب
 من قبله الترتيب
 الجوارح على
 فانها لا تسمى
 باللفظ فافهم

[illegible][illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

١٥٠
 الان مراد
 بالوصف
 الوصفية
 والادبي
 المصطلح
 لفظ واحد
 ١١
 في
 في

يعني ليس بين الحرف الخفى و الادوات المنطق لان الاداء
 فقال الناقضه اذ ان عند الناقضة و ليست حروف عند
 الخفى فتدبر ١٣ فربما

من الخبر بعبء العدل من الخبر المستقل كل في قولنا زيد لا خبر فلهذا سميت معدلة
والنسخ المفردة هي الان خبر باني لان بسند به فلا يراد بالامر وليس الا كما كانت
ووجوده مع عدم التفسير فيها قدما على الاسم فقال فان قل اي المفرد فلو بان
فخرج عدو اس الان بمعارضة بغيره التفسير لغيره اي بصورته العارضة للمفرد
الاصولية والزائدة على سائر ما يدل على الزمان معين فخرج ما يدل
على مطلق الزمان كالمثل المصرب الى الزمنة الثلاثة فخرج ما يدل انفس على
زبان معين غير الثلاثة كالصبيح والظنوق فاحفظوا ذكرنا و فهم انشرا فان
منع من ذلك الاندما فلو كانت اى فعل وهي على نوعين حقيقية ان دل على حد
اي امر تقوم بالغا على زمان كضرب مثلا ووجودية ان دل على الاخر فخط
كان فانما يدل على الحدث والكون ليس بحدث لان الحديث ليس به من مطلق
اى ولا كان كل معنى مثايل اى النسب الى الفاعل على اية قائم به بغير
طهران اقبل ان الحكم حقيقة ان دل على حدث ونسبة ذلك الحدث
الى موضوع وزمان تلك النسبة لا يتخلو عن استدراك قال الشيخ ليس كل
فعل عند العرب كلمة عند المنطقين لان المضارع الحكم واخطب فعل عند العرب

عنه قوله
وجئنا الى
أقوى في تعريف
العلم والبرهان
الحقيقي
بجست مشهور
هو ان التعريف
المذكور للبرهان
غير جامع لخارج
الاعلام التي
معانيها غير
مدركة بالحوس
بل بوجود
كلية كما سمع
الله وجعل
فأعطاها
في الفهم و
أعطاها لها
غير ما أفند
عن فرض الله
نشره ان
فيها لان المنع
كذلك من حوز
فذلك الذي
مستقيمة
الله مشتق
جوابه ان
عن خصه
شيء بحيث
وه ينضم
نظر العقل
شئك

والمؤمنون يذبحونهم في كل يوم واحد من ذبائحهم
في كل يوم واحد من ذبائحهم في كل يوم واحد من ذبائحهم

الطاهر والفاضل في آداب صدق الداعي المصطفى والملاحظة للأضواء : من الأضواء التي تفتتح فائده

[illegible]

آئی خیر البری ہو
الاقوی واللعلی
من البری
الآخر ۱۱۱

على حصول أصل المعنى في الكل أو من المشترك بناء على التفاوت وبعضهم
 لم يعتبروا هذا القسم على حدة لأن أصل المعنى حاصل في الكل على السواء
 والتفاوت خارج عن أصل المعنى لما اعتدوا بذلك الخارج فيكون هذا
 القسم من المتوهم على وجهه وأجاب عنه بعضهم بأن التفاوت وإن كان خارجاً
 عن أصل المعنى لا يدل على أن أصل المعنى لا يكون في وقومه على إفراده وحصوله فيها اعتبر قسماً
 على حدة مقابل لما ليس فيه هذا التفاوت إن كان حصوله أي حصول
 ذلك المعنى في بعض أي بعض الأجزاء أولى وأقدم من البعض الآخر بالذات
 كالوجود بالنسبة إلى الوجوب وإمكان فإن وجود الوجوب أولى وأقدم
 من وجود الممكن لأنه لا ينافي غير محتاج إلى شيء آخر بخلاف وجود الممكن ويكون
 متبداً ما عداه ثم عطف على قوله إن كان أحد أقوله وإن كان المعنى
 كثيراً فإن كان وضعه أي وضع ذلك اللفظ المفرد الذي معناه
 كثير لتلك المعاني الكثيرة على السوية سواء كانت كلها من أئمة واحدة
 أو من لغات مختلفة ولم تعتبر النقل من أحد إلى الآخر فهو مشترك أي
 فهو مشترك بالنسبة إلى جميع المعاني وأن كان يسمى مجازاً بالنسبة إلى كل
 واحد منها كالمعنى الباصرة والجمالية والذهب كبير البرجبيل وظل

مثل باضات زجاج وكذا الزيادة أيضاً فتفسر بكون أحد الفريقين من الكلي بحيث ينتزع منه العقل باستحالة
 التوهم اهـال الانقص الفرق بينهما هو ان الشدة والضعف من عوارض الكليف والزيادة والنقصان
 من عوارض الكم وأما المص فقد ابرج الشدة والزيادة في اللاولية ولكن بجهة هو عليها ١٣

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

فی خبر القسم من وجه و ذکره فی مقابل المشترك فی بعض التصانیف لا یضرب
 وان لم یکن کذا لک ای دان لم یکن وضعه لتکالمعانی علی السویه بل
 وضع فلک اللفظ المفرد و لا احد ای لا احد ذلک المعانی ففعل الی الثانی
 ای ای شتم فی الثانی بالنسبة بینما فج ای صین و انقل الی الثانی
 ان ترک ثوضعه الاول ای ترک استعماله فی الحقیقه الاول بطریق

الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع الاصح مطلقا فلا يرد ان الصلوة قد تستعمل في
 معناها الاول وهو الدعا يسمى الاسم قولاً واجباً في النازل لان صفة التقولية
 لا تفصل الا من جهة تسمى قولاً عرياناً كان ناقلاً عرفاً ما كداته فانها في
 الاصل وضعت لكل ما يرب على الارض ثم نقلها العرف العام الى ايجل
 البنغال وكثير من قولاً شرعياً ان كان ناقلاً شرعاً يسمى صاحب الشرع

الصلوة فانما في الاصل وضعت للدعاء ثم تعلبا صاحب الشرع الى
 اركان مخصوصة معلومة ويسمى منقول اصطلاحيا ان كان ثاقبا عرفا خاصا
 عبارة عما كان مقررا في العقول وتلقته اطبلع السليمة بالقبول كاصطلاح
 النحوي كالفضل فانه في اصل اللغة اسم لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب
 ثم نقله النحوي الى كلمة ولست الخ ولما كانت اللغة أصلا لنقل طاريا عليها

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(استصفا به علی الحلیة وکفری بین قولنا منّا وتوالتا جیساً ان منّا لیفید لاجتزاع فی حال الضعف وجهما یجئ علیاً سواء اجتمعت او لا مم

لا يقضي القولية
في زمان واحد ١٢
فاضل للمورى ١٣

[illegible]

بقيد واحد اولى ولا يخفى فافيه وكل كل الذي هو الاله محل غير المساوئ
لتلك الماهية بان كان اعم منها في تلك الماهية التي في تمام ما هيته
جزئيات كالحبوان مثلا الدخول في ماهية اللسان والفرس جنس من
جعل جزوا خلا في الماهية ليشترح نامل وهو اى الجنس مادق اى
محمول بالمواطاة على كثيرين جنس الخمسة ان قبل يلزم في قوله مادق
على كثيرين جنس الخمسة حمل النوع على الجنس وهو متفق قلنا يحمل مهنيا
باعتبار عارض كونه جنسا للخمسة لا باعتبار مضمونه فلا يلزم حمل النوع
على الجنس تاثل مختلفين بالمحقق خرج به النوع في جواب
سؤال ما يخرج به الكليات الباقية وهذا كما يذكر في لغة
العرب اسم الفرس وثيرا و به الاثنان و اجمع ان قيل
لا يتصور كون جزا الماهية محمولا بالمواطاة لان الجزئية
تقتضى انيسرية في الوجود و اى يحمل يقتضى الاحتاد
ان وجوده كذا ليس بين وجوده اى هو مستقر
فيهم و بينهما تواف قلنا يحمل يقتضى الاحتاد في
الخارج لان الحمل هو اتحاد المتغايرين ذهنا في الخارج
و كجزئية تقتضى التغايرة في العقل فلا منافاة بينهما

بقيد واحد اولي ولا يخفى ما فيه وكل كل الذي هو الد اهل غير المساو
 لتلك الماهية ابن كان اعم منها في تلك الماهية اعم في تمام ما بهيت
 جزئية كالحويان مثلا الد اهل في ماهية اللسان والفرس جنس في
 جعله جزءا دخلا في الماهية بشلح نائل وهو اى الجنس صادق اى
 معمول بالماهية على كثيرين جنس الخمسة ان قبل يلزم في قوله صادق
 على كثيرين جنس الخمسة حمل النوع على جنس وهو متفق قلنا اكل منها
 باعتبار عارض كونه جنسا للخمسة لا باعتبار مغسوه فلا يلزم حمل النوع
 على الجنس نائل مختلفين بالحقائق خرج به النوع في جواب
 سوال ابو خرج به الكليات الباقية وهذا كما يذكر في لغة
 العرب اسم الفرس دوثيرا و به الاثنان و اجمع ان قيل
 لا يتصور كون بسزا الماهية محمولا بالماهية لان التجربة
 تقتضى ان يسهية في الوجود و اكل يقتضى الاحتاد
 فيه و بينهما تناقض قلنا اكل يقتضى الاحتاد في
 الخارج لان اكل هو اعم و المتغايرين و جنبا في الخارج
 و كجسرية تقتضى المتغايرة في اهل فلاننا فاه جنسها

عنه قوله وكذا اذا سئل آه لان عضو المسائل حين اجتماع الشيلين او الاشياء
انما هو تمام الماهية المشتركة بينهما اويضا والجنس القريب كما يحتمل ان هو ذلك
فهو الجواب ١٢

عنه قوله تمام الجنس
قال قطبا بين الراري
القوم قد رتبوا الكلا
اي بينو اوتبيلها حتى
تتمها ولهم التمثيل
فوضو الانسان
الحيوان تمام الجنس الثاني
ثم الجنس المطلق ثم جبر
فالانسان فرع كما عرفت
والحيوان جنس لله تمام
الماهية المشتركة بين
الانسان والفرس و
كل ذلك الجنس الثاني
جنس للانسان والفرس
لان كمال الجنس المشترك
بينها وكذا الجنس
جنس لانها تمام
الجنس المشترك بين
الانسان والفرس
الفرس جنس لان تمام الماهية
المشتركة بينهما وبين
العقل فقط نظرا في جود
ان يكون الماهية واحدة
اجناس مختلفة
لبعضها فوق بعض
لا يجوز ان يكون لها
جنسان في مرتبة واحدة
فانما الفرق ان بين
هذه المراتب ١٢
= ابو الفاضل بغداد

قوله عن صفه
اعتد على جامع لانه
التعريف هو الجنس
لا يصدق على المشترك
الذي هو تمام الجنس
من الماهية
آخر فخطب في الماهية
ان الجواب ان

الفرس جنس لان تمام الماهية المشتركة بينهما اويضا والجنس القريب كما يحتمل ان هو ذلك
فهو الجواب ١٢
عنه قوله وكذا اذا سئل آه لان عضو المسائل حين اجتماع الشيلين او الاشياء
انما هو تمام الماهية المشتركة بينهما اويضا والجنس القريب كما يحتمل ان هو ذلك
فهو الجواب ١٢

وفيه بحث ثم الجنس على نوعين قريب ان كان الجواب عن سوال الماهية
ايها ماهية فرضت وعن بعض ايشار كما هي تلك الماهية فية اي في
ذلك الجنس بولعبينه الجواب عنها اي عن تلك الماهية وعن كل ايشار كما
فيه اي في ذلك الجنس كحيوان بالنسبة الى الانسان الفرس طرأ اذ سئل
الانسان الفرس كان الجواب كحيوان وكذا اذا سئل عن الانسان
وجميع ايشار كما في كحيوانية كان الجواب كحيوان ايضا ولعبينه ان كان
الجواب عن سوال الماهية وما ايشار كما هي الماهية فية اي في ذلك الجنس
غير الجواب عنها اي عن تلك الماهية وعن بعض آخر كالجسم النامي بالنسبة
الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشار كاه كالنساء ت واما
الجواب عن الانسان وعن بعض آخر كالفرس مثلا ليس اياه بل كحيوان وعلى
نفس مراتب البعد ليرتفع باعتبار عدد الاجزى وكل الذي هو الدخلى في ماهية
اتحدة من خبريات السواي لما هي تلك الماهية كالتا طبق بالنسبة الى الانسان
فصل وهو اي الفصل كل ان قبل ايشار تعرضه لذكر الكل في تعريف الفصل وان
تعريف الجنس الساتين قلنا هو ان يقال ان الصادق على كثير من الاشياء كونه تعريف
الكلين الساتين فليس في ذكر الكل بخلاف الصادق على شيء لانه يضم الكل

الفرس جنس لان تمام الماهية المشتركة بينهما اويضا والجنس القريب كما يحتمل ان هو ذلك
فهو الجواب ١٢
عنه قوله وكذا اذا سئل آه لان عضو المسائل حين اجتماع الشيلين او الاشياء
انما هو تمام الماهية المشتركة بينهما اويضا والجنس القريب كما يحتمل ان هو ذلك
فهو الجواب ١٢

قوله عن صفه
اعتد على جامع لانه
التعريف هو الجنس
لا يصدق على المشترك
الذي هو تمام الجنس
من الماهية
آخر فخطب في الماهية
ان الجواب ان

ع لا تبارك الله الذي يهبط إلى الأرض مصافحاً الخ لانه مصافح الله في حق الله بخلافه

[illegible]

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن علي بن أبي طالب
 القمي الحلي الملقب بالشيخ الطوسي
 في تاريخه الشريف

عنه قوله وهو الذي الخ
اي الالزم
اليمين معا لدى
لا يقبل جده
للزعم ممد الى
لا فيه الخ وما صدر ان
لا يكون نبوت قد له
نظرنا نأخذ
فيه جميع البده
حيات ١٢
عنه قوله
فاسداه قال
الفاصل الا
يورد رجا
الشيب
الشعر او
لضعف فيه
الغنية
بلحي الا
الان يلد
والكبيعي
ويوتيه
يصير الشعر
ويعود القوة

اسود
 التي كانت في القبر
 وكسوها في كنسهم
 وكنسها
 بعد ما د
 بلغ مائة
 وسبعمائة
 قد
 صار
 استعمال الادوية
 من اصبغ البنيضا
 وبقي البياض وعلى
 من اصابه من اصبغ
 لا يجوز في سائر
 على ما كان
 والى ما كان
 والى ما كان

لا يزال لم يمت صاحبه على الثاني لصح نقيل وهو ظاهر كذا ذكره بعض
كتبه في الفقه في تفسيره اهل كل واحد من العرض للام والمفارق ان
افراد حقيقة واحدة هو خاصته والخاصة تنقسم الى مطلقة وغير مطلقة فالملقة
التي لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالنساء بالنسبة الى الانسان كبر
التي تكون موجودة في غير ذلك النوع كالنساء بالنسبة الى الانسان فانه خاص
خاصة الانسان المطلقة والخاصة ايضا تنقسم الى الخاصة تساوية للعرض
كالنساء بالقوة له والى التي هي الاخص كالنساء بالفعل والخاصة
بسيطة ومركبة فالمرتببة التي تكون مركبة من صفات كل واحد منها لا تكون مختصة
بصاح من اجابها منصفة مساوية لذلك الموصوف كقولنا في تعريف
الانسان ابوي البشر مختصا لقائمة عريض الاطفا وفيه نظر وبسيطة
الا يكون كذلك كالتعريف والتعريف عند الجمهور المتأخرين في التعريفات هي
المطلقة المساوية وعند المحققين الفرق بين الاقسام في الاعتبار في التعريف
كالنساء بالقوة اى بالامكان نظير العرض للام والفعل نظير العرض
المفارق والاماني ان لم يخص افراد حقيقة واحدة بل بعضها غير باق
عرض عام هذا العرض ليس العرض القوي كذا ذكره بعض لان هذا

قوله حقيقة أنه أقول المراد الحقيقة اعم من النوعية والجنسية فيعم خواص الاجناس ايضاً قاله الملا مورى ١٢ جمادى

فمنه لأن الكلمات الخمسة مضمومة أصلاً حتى لا يحق أن تكون مفعولة فليس لها ما يحذف غير التي ٢

وَقَدْ لَبِثْتُ الْأَرْضَ طَائِفًا وَلِلْأَرْضِ وَالْأَسْمَانِ شَرَفٌ

[illegible]

عنه فيه بحث وهو ان
الحيوان اخص من

الجنس لان
الجنس افراد
اخر غير الحيوان
كالجنس الناري
مع انه لا
يصدق كل
حيوان جنس
اذ لا يحمل
الجنس على
افراد الحيوان
بل على
طبيعته
والجواب
بان المقتر
في نسخة
التصادق
بين الكليات
ان يكون
افرادا جديدا
افرادا
غير وليس
افرادا جديدا
افرادا جنس
ولا بالجنس
فليس من
الحيوان و
الجنس الفرد
والخصوص
المطلق و
الحاصل في
المصدق
نفسا فكلما
انتهى تصادق
رطب الشهاب
والحيوان
جنس فخصه
طبيعته فكل
نظر بينهما
تباني ١٢
عنه

الحيوان اخص من
الجنس لان
الجنس افراد
اخر غير الحيوان
كالجنس الناري
مع انه لا
يصدق كل
حيوان جنس
اذ لا يحمل
الجنس على
افراد الحيوان
بل على
طبيعته
والجواب
بان المقتر
في نسخة
التصادق
بين الكليات
ان يكون
افرادا جديدا
افرادا
غير وليس
افرادا جديدا
افرادا جنس
ولا بالجنس
فليس من
الحيوان و
الجنس الفرد
والخصوص
المطلق و
الحاصل في
المصدق
نفسا فكلما
انتهى تصادق
رطب الشهاب
والحيوان
جنس فخصه
طبيعته فكل
نظر بينهما
تباني ١٢
عنه

مخرج السادى الى مخرجين كليتين بينهما عموم وخصوص مطلقا ان صدق
احدهما على كماله يصدق عليه الآخر من غير عكس كلى انما قيد بذلك لان العكس
انجزى ثابت قطعا فالصادق على كماله يصدق عليه الآخر عموم مطلقا والآخر
اخص مطلقا كالحیوان فالانسان فان الحيوان يصدق على كماله يصدق عليه
الانسان من غير عكس كلى وجوبه الى موجبة كلية وسالبة جزئية ومنها عموم وخصوص
من وجهان صدق كل واحد منهما على البعض يصدق عليه الآخر قطعا اى على الكل
كالحیوان والبشر فكل واحد منهما عام بالنظر الى انه شامل للآخر ولغيره وقاص من
جمله كون الآخر شاملا له ولغيره فلا بد منها ثلث صور لحصول التصادق
والعلاقة الثابتة انجزية مندرجة فيلزم في الثباني من جهة الى سالتين
جزئيتين وجعيتين جزئيتين ثبانيان ان لم يصدق شئ منها اى من كليتين
على شئ مما يصدق عليه كلى الآخر كالانسان والفرس فان الانسان لا يصدق
على شئ مما يصدق عليه الفرس وكذا العكس فيكون
بينما مباينة كلية ومن جهة الى سالتين كليتين واقلم
ان المستبر في مفهومه الفسب التعمق والصدق في
نفس الامر والالام يضبط بذاته في اخر دوات واما في القضاء

الحيوان اخص من
الجنس لان
الجنس افراد
اخر غير الحيوان
كالجنس الناري
مع انه لا
يصدق كل
حيوان جنس
اذ لا يحمل
الجنس على
افراد الحيوان
بل على
طبيعته
والجواب
بان المقتر
في نسخة
التصادق
بين الكليات
ان يكون
افرادا جديدا
افرادا
غير وليس
افرادا جديدا
افرادا جنس
ولا بالجنس
فليس من
الحيوان و
الجنس الفرد
والخصوص
المطلق و
الحاصل في
المصدق
نفسا فكلما
انتهى تصادق
رطب الشهاب
والحيوان
جنس فخصه
طبيعته فكل
نظر بينهما
تباني ١٢
عنه

عنه اقول من يدر البياض فظهر ان الجواب الذي نقناه على بعض
المتحققين في نقائص الامور الشاملة غير مقرون بالصواب
والدفعيل في شرح السلم للولوى جوده ٣٠ لا محمد عبيد بن ابوبى ٢٠

عنه اقول من يدر البياض فظهر ان الجواب الذي نقناه على بعض
المتحققين في نقائص الامور الشاملة غير مقرون بالصواب
والدفعيل في شرح السلم للولوى جوده ٣٠ لا محمد عبيد بن ابوبى ٢٠

[illegible]

بالاشترى اي يطبق قول الشارح على المقصود الجواب ان قريب في الاسهل الا عنه آه اقوله قوله واجب عنه

بالاشترى اي يطبق قول الشارح على المقصود الجواب ان قريب في الاسهل الا عنه آه اقوله قوله واجب عنه

بصدق المتأخر على اصدق المتقدم تقديره اجر في شئ يصدق على
 المعنى المذكور فيصدق مثل ذلك الصدق على كل خص تحت اسم
 ولا يخفى ركائسه على من له اولى لب وثى تعريف الجرنى الاضافى نظر لانه
 والكل الاضافى متضايقان احد المتضايقين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف
 والمتضايقات الاخر وهما آخذ الكل الاضافى اى الاعم في تعريف الجرنى
 الاضافى واجب عنه بان هذا النظر اثاره ولو كان مراده تعريف الجرنى
 الاضافى وليس لك بل المراد ذكر حكم من حكمه بحيث يكن استنبط
 منه تعريفه اقول قد صرح صاحب القسطاس بان لك تعريف
 الجرنى الاضافى دظاهر كلام لمصنف البصائر بان تعريفه لانه نسبة
 اطلاق لفظ الجرنى على المعنى الاضافى باطلاقة على المعنى الحقيقي والذ
 للمعنى الحقيقي هو تعريفه وكلام شارب الاشارات ايضا مشعر بان تعريف
 تعريفه عن التعريف الى غير نفسه يسمى جرنيا اضافيا لان جوهرية
 بالاضافة الى شئ كاللسان بالنسبة الى الحيوان يقال لكل
 الاضافى وهو ما ندرج تحته شئ اخر في نفس الامر وهو اسم
 من الحقيقة لان كل جرنى حقيقة فهو جزء من اصله من غير عكس

بالاشترى اي يطبق قول الشارح على المقصود الجواب ان قريب في الاسهل الا عنه آه اقوله قوله واجب عنه

ط اكراد بالعكس العكس للفوى وهو عكس الموجبة الى الموجبة
 اكلية لان العكس المنطقي صادق قطعا ١١ الا ٢٨

[illegible]

إشارة إلى أن المصنفين يعنيان إطلاقاً لا الحمل لأن الرذائل النوعية انقضت وهو لا يحتمل علم يسبي نافع ١٢ عليه

ط لقط الغرغ في لغة النوباني
موضوع لبني النبي وحقوقه

[illegible]

مع غيرة
باعتباره
وكانه قال
والله اني
غيبا وعود
الربيب
وعنده
اربع فاني
التعظيم
المقدس
نزدائي
الحبيب

[illegible][illegible]

نوع مباين لكل اى لكل الاقسام الثلاثة المذكورة وهو يسمى المفرد ولذلك
 واما جعل المفرد من المراتب اربعة غير واقع في المرتبة باعتبار ان الترتيب
 فيه عددا كما ان الترتيب في غير المفرد ملحوظ وجودا كما يقتضيه ان قلنا ان الجبر
 جنس حتى يقال عليه على غيره في جواب ما هو ويكون العقول العشرة افرادا
 له لا اذنا عالية حتى لا يتحقق تسمية نوع ودراتب الاجناس ايضا اربع لانه اما
 اعم الاجناس الوقتية في اسلسلته وهو العالي او خصه وهو السافل او
 من السافل ما خص من العالي وهو المتوسط واما مباين لكل فهو المفرد ولما
 قال ان مراتب الاجناس ايضا اربع كان مظنة ان يتوهم ان الجنس الاخر
 يسمى جنس الاجناس كالنوع الاخر يسمى نوع الانواع فاستدركه فقال لكن
 الجنس العالي كما يجبر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس السافل
 كما يجبر ان لان الجسمية بالنسبة الى النخبة فهو ما يكون جنس الاجناس كان
 فوق جميع الاجناس نوعية اشئ بالنسبة الى ما فوقه فهو ما يكون نوع الاكوار
 اذا كان تحت جميع الانواع ومثال المتوسط مينا اى بين العالي
 والسافل الجسم النامي والجسم المطلق لان فوقهما الجبر وتحتهما الجبر
 والجبر ايضا جنس من كل واحد منهما جنسا متوسطا ومثال المفرد قلنا ان الجبر

وكان لا ينبغي إطلاقاً فريدية لهم اللهم يسبحك عن اصطلاح الاصطفا الوحيه المصميه على القلم ١٢ غنية

[illegible]

(١) ليدان الاختيار عن بعض ما عداه مقابل للاختيار عن جميع ما
 " عداه في عبارة الشارع فكيف يفرض التزيف بالأخص لأن فيه
 (٢) للاختيار عن جميع ما عداه حاصل كما لا يخفى " فقدر ١٢ عيود

فيجب الاتحاد بحسب الواقع والوجود من الامور لا اعتبارية فيكون وجود
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا ما قد تم شرحه في تقييد المعرن
 الى الجحد والرسم وكل منهما الى التام والناقص فقال ليسى امى المعر
 عد الكو^{١٢} باننا من دخول الاختيار لا لا استماله على جميع الذنابات ان كان
 بحسب فصل قرئين مع تقدم بحسب الفصل كما يحكي ان الناطق في
 تعريف الانسان او بامر من مساوئين او امور مساوية ولا يصنف لم يذكره
 لعدم تحققه ان قيل انه القصة جزئية كل منها للركب والحجز لا يحيل على
 الكل وبحسب الفصل محمولان على النوع قلنا ان بحسب الفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولها ليسا بجزئين ويسمى حركاما ذكرناه
 ناقصا مخلو^{١٣} من بعض الذنابات ان كان بفصل قريب حده قلنا
 في تعريف الانسان اطلق آو^{١٤} امى بفصل قريب وبحسب بعبد
 اقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان بحسب البعد كان
 التعريف في نقصان او^{١٥} دخل آو^{١٦} ونجارجي ولم يذكره لانه علم
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل العربي
 لا يقيد الاختيار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صفة مع الفصل

فيقولون ان الامور لا اعتبارية فيكون وجود
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا ما قد تم شرحه في تقييد المعرن
 الى الجحد والرسم وكل منهما الى التام والناقص فقال ليسى امى المعر
 عد الكو^{١٢} باننا من دخول الاختيار لا لا استماله على جميع الذنابات ان كان
 بحسب فصل قرئين مع تقدم بحسب الفصل كما يحكي ان الناطق في
 تعريف الانسان او بامر من مساوئين او امور مساوية ولا يصنف لم يذكره
 لعدم تحققه ان قيل انه القصة جزئية كل منها للركب والحجز لا يحيل على
 الكل وبحسب الفصل محمولان على النوع قلنا ان بحسب الفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولها ليسا بجزئين ويسمى حركاما ذكرناه
 ناقصا مخلو^{١٣} من بعض الذنابات ان كان بفصل قريب حده قلنا
 في تعريف الانسان اطلق آو^{١٤} امى بفصل قريب وبحسب بعبد
 اقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان بحسب البعد كان
 التعريف في نقصان او^{١٥} دخل آو^{١٦} ونجارجي ولم يذكره لانه علم
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل العربي
 لا يقيد الاختيار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صفة مع الفصل

مع قوله
 فيقولون ان الامور لا اعتبارية فيكون وجود
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا ما قد تم شرحه في تقييد المعرن
 الى الجحد والرسم وكل منهما الى التام والناقص فقال ليسى امى المعر
 عد الكو^{١٢} باننا من دخول الاختيار لا لا استماله على جميع الذنابات ان كان
 بحسب فصل قرئين مع تقدم بحسب الفصل كما يحكي ان الناطق في
 تعريف الانسان او بامر من مساوئين او امور مساوية ولا يصنف لم يذكره
 لعدم تحققه ان قيل انه القصة جزئية كل منها للركب والحجز لا يحيل على
 الكل وبحسب الفصل محمولان على النوع قلنا ان بحسب الفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولها ليسا بجزئين ويسمى حركاما ذكرناه
 ناقصا مخلو^{١٣} من بعض الذنابات ان كان بفصل قريب حده قلنا
 في تعريف الانسان اطلق آو^{١٤} امى بفصل قريب وبحسب بعبد
 اقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان بحسب البعد كان
 التعريف في نقصان او^{١٥} دخل آو^{١٦} ونجارجي ولم يذكره لانه علم
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل العربي
 لا يقيد الاختيار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صفة مع الفصل

فيقولون ان الامور لا اعتبارية فيكون وجود
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا ما قد تم شرحه في تقييد المعرن
 الى الجحد والرسم وكل منهما الى التام والناقص فقال ليسى امى المعر
 عد الكو^{١٢} باننا من دخول الاختيار لا لا استماله على جميع الذنابات ان كان
 بحسب فصل قرئين مع تقدم بحسب الفصل كما يحكي ان الناطق في
 تعريف الانسان او بامر من مساوئين او امور مساوية ولا يصنف لم يذكره
 لعدم تحققه ان قيل انه القصة جزئية كل منها للركب والحجز لا يحيل على
 الكل وبحسب الفصل محمولان على النوع قلنا ان بحسب الفصل باعتبار
 الجزئية غير محمول باعتبار محمولها ليسا بجزئين ويسمى حركاما ذكرناه
 ناقصا مخلو^{١٣} من بعض الذنابات ان كان بفصل قريب حده قلنا
 في تعريف الانسان اطلق آو^{١٤} امى بفصل قريب وبحسب بعبد
 اقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان بحسب البعد كان
 التعريف في نقصان او^{١٥} دخل آو^{١٦} ونجارجي ولم يذكره لانه علم
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير معتبر لان العرض العام مع الفصل العربي
 لا يقيد الاختيار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صفة مع الفصل

عنه قوله والتعريف أه أقول هذا جواب لسؤاله بقدر تقريره من وجهين الأول ان حصر التعريف في الاربعة غير مفصل لان
 هنا نحو آخر من التعريف هو التعريف بالمثال سواء كان جريا للمعرف كقولنا الاسم كزيد م الفعل كغضب ذو
 لا يكون خبرا له

كقولهم العلم بالمعروف
 والمجهول سائر المعاني وحاصل
 ما اجاب الشرح عنه بهذا
 القول ان التعريف
 بالمثال نوعا للخصصة
 تعريف بالمثال بهما
 من ذلك المعرف
 بين المثال وليس
 بنفس المثال فان تعريف
 الاسم بزيد مثلا تعريف
 بكونه مستقلا بالمفهوم
 غير مقتضى باحد الاثنتين
 الثالثة وكذا تعريف العلم
 بالنور تعريف بكونه مو
 جبا للامثلة وقص
 على ذلك فذلك المثال
 بهية خاصة فذلك
 المعرف بكونه التعريف
 رسما ناقصا والثاني
 انه كثير ما يعرف شي
 بالمثال وهو قد يكون
 اخص كتعريف الاسم
 بزيد والفعل لغضب
 فمعرفة جبا فيما لا يتعدى
 العلم بالمعروف والمجهول
 الطلوع في الاول
 بل هو التعريف بالافضل
 وفي الثاني بالبيان
 المعرف يجب حله على
 المعرف وما هو جواب
 الشئ ان التعريف
 للمثال تعريف بالمثابة
 المختصة فيرجع الى التعريف
 بالخاصة وهي رسم و
 محمول على المعرف مساوية
 للمعرف فيكون

لان الامتياز حاصل بفصل وفيه نظر او يوفى بفصل بعيد علم فذكره لانه بمنزلة
 من جنس البعيد ويسمى رسما لكونه تعريفا بالخاصة التي هي ارفع من
 المشابهة للمعنى التام في موضع الجنب القريب ثم تعقيده بالخصوص المشابهة
 ان كان الجنب قريب وخاصة كقولنا في تعريف الانسان حيوانا
 ويسمى رسما لما ذكرناه ناقصا لنقصان اجزائه بالنسبة الى الرسم التام
 ان كان التعريف بشي اى بالخاصة فقط نحو الانسان ضاحك
 او ثوبا لغيره من عام ولم يذكره لعم لما نرخوا الانسان ماش ضاحك
 او ثوبا اى بالخاصة والجنب البعيد نحو الانسان جسم ضاحك التعريف
 بالمثال تعريف بالمثابة المختصة فيكون رسما ايضا او ثوبا وفصل بعين
 ولم يذكره لما نرسم شرع في بيان ما يجب للاختراع في التعريفات فقال
 ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ بما يساويه في المعرفة والجمالة كقول
 احد المتصافين بالآخر مثل ان يقال الابن من له اب والاب
 من له ابن فان الاب والابن متساويان في المعرفة والجمالة
 ويجب الاحتراز في التعريف عن استعمال الفاظ غريبة اى حشوية غير
 ظاهرة الدلالة على المراد في التعميم بعد تخصيص لان عدم الظهور قد يكون

سأ أقول اعلم ان المقترن الوضعية والعلوية بالقياس الى السامع هو ان تعريف الذاري بها سطوطين لوق
 الاستقصاء صحيح بالقياس الى السامع واليكم وغير صحيح بالنسبة الى اهل العرف اذ هم قد يروا محرمية

عيسى بن
 ١٢
 الاقسام
 زاده نقل
 عفا قلنا
 المتصقات
 ايسما
 لان اخام
 فخره
 قديم
 بالام
 يعطى
 فبنسى
 ولا اولاد
 الا اولاد
 الامينه
 الامينه
 ان الصوف
 عيسى بن

[illegible][illegible]

والا يترك حذف المحذوف الثاني انه ليس بجائز اذ يصدق على حذف الرابط من القضية الثانية مع لا انحلال

ان الحذف
كما يستعمل
في ترك اللفظ
مع التقدير
ككـ يستعمل
في الترك
مطلقاً اي
من اللفظ
و التقدير
وبما هو
المراد فانزع
الاسرار ان
تقدير ١٢
عبارة
عنه اقول
اعلم ان الاد
بجذو اللفظ
في القصة
اللفظية
عدم التيقن
بما وفي القصة
المعقولة
استقامة
عن الغنية
والقصيدة
فيبقى الـ
جزر المادية
في الصورة
١٢ عبارة
عنه
دقيق ادركه
الفاضل عمام
هو هذا اللفظ
لا يخال
لا يصدق
على الخلال
تفتيه محموبا
الفعل نحو
فانه ليس فيه

[illegible]

نفسا بها الى الشرطان اتممت القضية اسي عادات الى قضيتين
في غير مفردين بفصل او القوة بعد حذف الرابط وهو ما يدل
على الربط الحكمي بينهما كقولنا ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود
والعدو ما ان يكون زوجا وفردا فانما اذا حذفنا الرابط بقى الشمس
طالقة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردين لا بفصل ولا
بالقوة والعدو زوج والعدو فرد وهما ايضا قضيتان والا
اسى وان لم تحمل القضية الى قضيتين بعد حذف الرابط بل تحمل
الى مفردين بفصل او بالقوة اسي يمكن ان يعبر عن طرفيها بمفردين
مع ملاحظة نوعيته الحكمية لانفسا بها الى الحمل كقولنا زيد قائم وقولنا
زيد قائم ايضا زيد ليس قائما فاذا حذفنا الرابط بقى زيد قائم وهما مفردان
بافضل زيد قائم ايضا زيد ليس قائم وهما ايضا مفردان لكن بالقوة لانهما
ان يعبر عنهما بمفردين مع ملاحظة نوعيته الحكمي بان يقال هذا ذاك
هو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يعبر عن طرفيها بمفردين
مع ملاحظة نوعيته الحكمي بقية بينهما اشكال وهو ان القضية الشرطية
غير مركبة من القضيتين لان أدوات اشترط والعناد

الفصل في بيان ما قيل في بعض النسخ من أن الباع عن تاورله السابق تمهيداً وكونه جواباً عن خبر
فانتم ليس فيه

اخذت طرقيها من ان يكونا قضيتين في كل امر مركب من غير قضيتين اذا
 نخل الى مذهب القاضيتين لا الى قضيتين لان انحلال القضية الى
 بائنة تركيبها وروايل المذاهب لا يمكن وجود اشئ حتى يقال ان اللودات كانت
 مائة من الحكم فاذال البت عاود يمكن ان يقال ان مائة تركيب القضية تعقبات
 حال كونه واقعا في التركيب تارة بدون التركيب فيكون الشرطية مركبة من
 قضيتين باعتبار الثاني دون الاول فيصدق انحلال القضية الشرطية
 الى قضيتين بناء على الاعتبار الثاني وان لم يصدق بناء على الاعتبار الاول
 فان القضية الشرطية اما متصلة وهي اى الشرطية المتصلة التي حكم فيها بصدق
 قضيتي على تقدير صدق قضيتي اخرى سواء تحقق صدقهما او لا سواء كان
 على طريق اللزوم او لا وهي موجبة او لا صدقها اى سلب صدقها على تقدير
 صدق قضيتي اخرى وهي سالبة مثال الموجبة لقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان فانه حكم فيها بصدق ايجوازية على تقدير صدق الانسانية
 ومثال السالبة لقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو جاد فانه حكم فيها
 بسلب صدق ايجوازية على تقدير صدق الانسانية واما شرطية
 منفصلة وهي اى الشرطية المنفصلة التي حكم فيها بالتثافي اى العناد

انما انحللت القضية الى قضيتين لان الحكم في المركب من غير قضيتين اذا
 نخل الى مذهب القاضيتين لا الى قضيتين لان انحلال القضية الى
 بائنة تركيبها وروايل المذاهب لا يمكن وجود اشئ حتى يقال ان اللودات كانت
 مائة من الحكم فاذال البت عاود يمكن ان يقال ان مائة تركيب القضية تعقبات
 حال كونه واقعا في التركيب تارة بدون التركيب فيكون الشرطية مركبة من
 قضيتين باعتبار الثاني دون الاول فيصدق انحلال القضية الشرطية
 الى قضيتين بناء على الاعتبار الثاني وان لم يصدق بناء على الاعتبار الاول
 فان القضية الشرطية اما متصلة وهي اى الشرطية المتصلة التي حكم فيها بصدق
 قضيتي على تقدير صدق قضيتي اخرى سواء تحقق صدقهما او لا سواء كان
 على طريق اللزوم او لا وهي موجبة او لا صدقها اى سلب صدقها على تقدير
 صدق قضيتي اخرى وهي سالبة مثال الموجبة لقولنا ان كان هذا انسانا
 فهو حيوان فانه حكم فيها بصدق ايجوازية على تقدير صدق الانسانية
 ومثال السالبة لقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو جاد فانه حكم فيها
 بسلب صدق ايجوازية على تقدير صدق الانسانية واما شرطية
 منفصلة وهي اى الشرطية المنفصلة التي حكم فيها بالتثافي اى العناد

قوله ان ما مضى من بعض من
 يتبع المشيئة ان الزلا
 بما مضى التركيب لا جزاء
 للمادية فلا يصدق السلوك
 السابق فاقول ١٢ قضية
 ١٣ فالجواب ان
 عنه انما قال في الفصل
 اللزومية المادية لقولنا
 ان كانت القضية
 لا يصدق وجودها
 ان تسمية
 بالحيثية المتصلة
 والمنفصلة
 ظاهر لوجود معنى
 العمل ولا اتصال
 الانفصال فيها و
 اما
 لشكك لان فيها سلب
 العمل او لا اتصال
 او الانفصال فلا يثبت
 بها العمل
 او لا ان التسمية
 او يعود و
 فالجملية السالبة مثلاً
 حنوبية على سلب
 العمل فيها و
 فليس
 انما هو العمل
 فليس
 انما هو العمل
 فليس

[illegible]

لا حاجة في تعميم كلام الشارح الى قول من انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه

الموجبات بناء على التشبيه في الاطراف ولما فرغ من تقسيم القضية الى
 المحلية والشرطية شرع الآن في بيان اجزاء المحلية واقسامها ولما كانت
 المحلية من الشرطية بمنزلة المفرد من المركب قدم المحلية فقال القضية المحلية
 انها تحقق باجزاء ثلثة احدها موضوع اي محمول عليه كزيد في زيد قائم وثانيها محمول
 اي محمول كقائم في المثال المذكور وثالثها نسبة بينها اي بين الموضوع
 والمحمول وتسمى نسبة محلية واللفظ الدال عليها يسمى اللفظ لا ارتباطه
 المحمول بالموضوع وهي قد تكون في صيغة المحلية ككان في قوله تعالى
 وكان الله عليا حكما وقد تكون في صيغة الاسم كونه في زيد محال والرد
 بالنسبة المحلية الايجاب والسلب لا النسبة التي هي مورد وجه
 ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي مورد جه لان اللفظ الدال
 عليها والعليان فان من القضية ثلث اجزاء وجملة نصا
 كجز واحد من القضية فاختصرت الاجزاء في الثلثة والا فاجزاء القضية
 اربعة لثلاثة وقيل بحيث لان لفظ هو وهي ونحوها ضارر فخصت
 بما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة اصلا وانما عدل
 على التقدم او ليس لول هو في قولنا زيد هو عالم الازيد فلا يكون اللفظ

ادوات لا تسمى بغيرها فيكون
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه

انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه

انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه
 انما هو في حاجة الى ان يتركب من اجزاء لا يمكن ان يكون له في نفسه معنى غير معنى اجزائه

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

تفصيلا فذكر ما يجب التكرار لانه يصير ج كذا ازيد هو كيت هو زيدا
كاتب هو ولا شك انه كذا و اجاب عنه سراج الملة والدين محمد بن ابي بكر
الازرعي بان الكلمة او الاسم المستعمل في النسبة الى موضوع او ال
وال على النسبة الى موضوع معين فحين احدثنا من الآخرة في تقييد الحكمية
باعتبار النسبة الحكمية فقال في اي القضية الحكمية موجبة ان كانت
مشتملة على نسبة بها صح ان يقال ان الموضوع محمول قولنا الانسان
حيوانا سالته ان كانت مشتملة على نسبة بها صح ان يقال ان الموضوع ليس
بمحمول قولنا الانسان ليس بحجر ولا مرد بالصفة يجوز بمنى الامكان
في تناول القضايا الكاذبة ايضا لا الصفة في نفس الامر كما يتبادر اليه الضم ثم
شرح في تقييد ثالث الحكمية باعتبار الموضوع فقال فموضوع اي موضوع الحكمية
ان كان مخصوصا معينا اي تجزئيا حقيقيا سميت تلك القضية مخصوصة وشخصية
لكون موضوعها شخصا مخصوصا غير محتمل للاشتراك قولنا زيدا عالم وان كان
الموضوع كليا فان ثبت فيها مقدارا لاي كمية افراد الموضوع من الحكمية وبالعصية
اي حكم على جميع الافراد او على بعضها سميت القضية محصورة لموضوعها
وسورة لا شتما على السور واللفظ الال لاي على مقدار افراد الموضوع

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه
قوله في قوله لا يشك في كونه

[illegible]

قوله الثلاثية
 أو العلم أن
 أول مدارج
 الحقيقة في
 اللغة العربية
 الثمانية
 باعتبار نظري
 الموضوع و
 المحمول فم
 يكون ثلاثية
 بازدياد لفظ
 الرابطة ثم
 رباعية بازدياد
 لفظ الجهة
 ولا يكون
 خماسية با
 اعتبار لفظ
 السور لأنه
 عين الموضوع
 لكن ينبغي
 أن يعلم أن
 هذا عند من
 لم يعد الحركة
 الاعرابية
 من السور
 لأن القضاء
 المذكورة
 في مثال
 التقاضي
 ثلاثية عند
 البعض كما لا
 يخفى تدبر
 ١٢ في عديد
 الكفدة ر
 ولا يوبى

قوله ان لا يكون جزء منه فكلون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس كاتب
 قلنا قال الفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول اما في الغنوم
 فما تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالاتفاق والسالبة بالاختراع واما في
 المادة فبان السالبة البسيطة اعظم من الموجبة المعدلة واما في اللفظ فف
 غير لغة العرب ظاهر لان الرابطة الايجاب هيست والسلب هيست وفي
 لغة العرب اما في الثلاثية اى التي ذكرت فيها الرابطة فبانها اى القضية
 موجبة معدلة ان قدمت الرابطة على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس
 بكتاب لان الرابطة تربط ما بعدا بالموضوع فيرط حرف السلب وما
 معاه فيكون اياها وسالبة بسيطة ان اخرت الرابطة عنها اى عن
 حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب لان من شأن حرف
 السلب سلب الربط الذي بعده فيكون سلبا واما العسرة
 بينها في القضية الثمانية وهى التي لم يذكر فيها الرابطة فبانها
 يعني ان نوى ربط السلب يكون موجبة وان نوى سلب الربط
 يكون سالبة وتقيم من ظاهر العبارة ان هذا فرق لفظي وليس كذلك
 او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اوله بالايجاب المعدول كقولنا

قوله ان لا يكون جزء منه فكلون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس كاتب
 قلنا قال الفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول اما في الغنوم
 فما تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالاتفاق والسالبة بالاختراع واما في
 المادة فبان السالبة البسيطة اعظم من الموجبة المعدلة واما في اللفظ فف
 غير لغة العرب ظاهر لان الرابطة الايجاب هيست والسلب هيست وفي
 لغة العرب اما في الثلاثية اى التي ذكرت فيها الرابطة فبانها اى القضية
 موجبة معدلة ان قدمت الرابطة على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس
 بكتاب لان الرابطة تربط ما بعدا بالموضوع فيرط حرف السلب وما
 معاه فيكون اياها وسالبة بسيطة ان اخرت الرابطة عنها اى عن
 حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب لان من شأن حرف
 السلب سلب الربط الذي بعده فيكون سلبا واما العسرة
 بينها في القضية الثمانية وهى التي لم يذكر فيها الرابطة فبانها
 يعني ان نوى ربط السلب يكون موجبة وان نوى سلب الربط
 يكون سالبة وتقيم من ظاهر العبارة ان هذا فرق لفظي وليس كذلك
 او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اوله بالايجاب المعدول كقولنا

قوله ان لا يكون جزء منه فكلون القضية بسيطة كقولنا زيد ليس كاتب
 قلنا قال الفرق بين البسيطة والموجبة المعدولة المحمول اما في الغنوم
 فما تقدم وهو ان الحكم في الموجبة بالاتفاق والسالبة بالاختراع واما في
 المادة فبان السالبة البسيطة اعظم من الموجبة المعدلة واما في اللفظ فف
 غير لغة العرب ظاهر لان الرابطة الايجاب هيست والسلب هيست وفي
 لغة العرب اما في الثلاثية اى التي ذكرت فيها الرابطة فبانها اى القضية
 موجبة معدلة ان قدمت الرابطة على حرف السلب كقولنا زيد هو ليس
 بكتاب لان الرابطة تربط ما بعدا بالموضوع فيرط حرف السلب وما
 معاه فيكون اياها وسالبة بسيطة ان اخرت الرابطة عنها اى عن
 حرف السلب كقولنا زيد ليس هو بكتاب لان من شأن حرف
 السلب سلب الربط الذي بعده فيكون سلبا واما العسرة
 بينها في القضية الثمانية وهى التي لم يذكر فيها الرابطة فبانها
 يعني ان نوى ربط السلب يكون موجبة وان نوى سلب الربط
 يكون سالبة وتقيم من ظاهر العبارة ان هذا فرق لفظي وليس كذلك
 او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير اوله بالايجاب المعدول كقولنا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

三

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

باعتبار
معدود

لا
الكذب اللغو
لان كل انسان
ضاحك

دفعه اولی
انسان ضاحک
از اقلی کاظم

الحق
حكما
صم

مجلس شورای اسلامی
کتابخانه و اسناد
مجلس شورای اسلامی
کتابخانه و اسناد

الضامن ١٤
مجانِب وعلی غدا
صبيح الايام

10

10

لا اله الا انت
الذي لا اله الا انت
و لا اله الا انت

من المنع بوجوده ولا يرد لنقض بالقضية الممكنة الخاصة التي محورها
 هذا النقص من دفعه اوردته العلامة قطب الدين الهروي
 الموجود لان الضرورة هي هنا انها تحقق بشرط وجود الموضوع لا في
 جميع اوقات وجود الموضوع وبمبناها لكونه لبيد لقولنا بالضرورة كل
 انسان حيوان هذا مثال الموجبة وقولنا بالضرورة لاشي من الانسان
 بجبر هذا مثال السالبة واما سميت ضرورية لاشتمالها على الضرورة و
 لعدم تقييد الضرورة فيها بشي الثاني انه الامة المطلقة وهي التي حكم فيها
 بدوام ثبوت المحمول للموضوع فإني الموجبة او حكم فيها بدوام سلبه اسلب
 المحمول عنه هي عن الموضوع فإني السالبة مادام فإني اوقات الموضوع
 موجودة خارجا لا في زمانها وقد مرثالها اياها بوسلباني الضرورية المطلقة
 وهو قولنا كل انسان حيوان لاشي من الانسان بجبر هي اعم من الضرورية
 المطلقة مطلقا لان الضرورة بمتنوع الفكاك ليست بمتنوع الدوام
 غير فكذلك لان معنى الضرورة امتناع الفكاك ليست بمتنوع الدوام
 شمول لازمة والافات فني تحقق الاول تحقق الثاني عن غيب
 عكس كل يجوز ان يكون دائما ولا يمتنع الفكاك كما والمراد يكون دائما
 اعم من الضرورية ان علته الدوام غير ملحوظة بها لتحاكم

ان الضرورية كقوله بالضرورة كل انسان حيوان
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها

قوله بالضرورة كل انسان حيوان
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها

قوله بالضرورة كل انسان حيوان
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها

قوله بالضرورة كل انسان حيوان
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها

قوله بالضرورة كل انسان حيوان
 وانما هي اعم من الضرورية المطلقة
 لان الضرورية المطلقة هي التي لا يمتنع
 الفكاك فيها ولا يمتنع الدوام فيها

في جميع اوقات تصاف الذات بالوصف العنواني والنسبة بين
العنيين عموم وخصوص من جهة التصادقهما في اداة الضرورة الذاتية
اذا كان العنوان نفس الذات او وصفا لا زالها كقولنا كل انسان او كل
ناطق حيوان بالضرورة وصدق الاول بدون الثانية في اداة يكون المحمول
الذات بشرط وصف مفارق كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
فان تحرك الاصابع ضروري لذات الكاتب بشرط تصانف الكتابة كافي لجميع
اوقات الكتابة وصدق الثانية بدون الاولى في اداة الضرورة الذاتية
اذا كان العنوان صفة مارة كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة والشرطية
العامة بالمعنى الاول غير الضرورية والدائمة من جهة التصادقهما في مثل
قولنا كل انسان حيوان بالضرورة او داما او ادم انسانا وصدقهما في
فيمثل قولنا كل كاتب حيوان بالضرورة او داما وصدقهما في المثال
المذكور في المتن اما بالمعنى الثاني في غير من الضرورية مطلقا لانه كلما ثبتت
الضرورة في جميع اوقات الذات ثبتت في جميع اوقات الوصف من غير
من الدائمين والتصادقهما في اداة الضرورية المطلقة وصدق الدائمة بدونها
اداة الدائمة المطلقة الخالية عن الضرورة وصدقهما بدون الدائمة حيث

العام لاشي من الانسان يتنفس تمام مع الاصطلاح على تسمية هذه
 القضية بالملققة مع انما في الاصل عبارة عن القضية التي تعبر
 فيها بحكم الايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل ايجابية باعتبار
 غلبة الاستعمال تسارع الفهم الى النسبة ايجابية عند الاطلاق لغته
 وعرفناه لا اختراع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال
 وانما المطلق في الوجبات مجاز لما عد السالبة من اعمليات وشرطيات
 لان الفعل ليس كقيمة للنسبة لانفاء التباير بينه وبين الحكم وانما
 سميت عامة لكونها اعم من الوجودية والاضروية واللا وائمة وهي
 اعم مطلقا من الاثنين والعائتين لانه متى تحقق ودم النسبة بحسب الذات
 او الوصف تتحقق فعليتها من غير مفسد السادسة المكننة العامة وهي
 التي يحكم فيها اى في تلك القضية بارتفاع اى سلب الضرورة المطلقة
 اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المتخالف للحكم يعني ان كان الحكم
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
 كل نار حارة فان معناه ان سلبت احمراره عن النار ليس بضروري

١٥

قولنا بالامكان العام لاشي من الانسان يتنفس تمام مع الاصطلاح على تسمية هذه
 القضية بالملققة مع انما في الاصل عبارة عن القضية التي تعبر
 فيها بحكم الايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل ايجابية باعتبار
 غلبة الاستعمال تسارع الفهم الى النسبة ايجابية عند الاطلاق لغته
 وعرفناه لا اختراع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال
 وانما المطلق في الوجبات مجاز لما عد السالبة من اعمليات وشرطيات
 لان الفعل ليس كقيمة للنسبة لانفاء التباير بينه وبين الحكم وانما
 سميت عامة لكونها اعم من الوجودية والاضروية واللا وائمة وهي
 اعم مطلقا من الاثنين والعائتين لانه متى تحقق ودم النسبة بحسب الذات
 او الوصف تتحقق فعليتها من غير مفسد السادسة المكننة العامة وهي
 التي يحكم فيها اى في تلك القضية بارتفاع اى سلب الضرورة المطلقة
 اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المتخالف للحكم يعني ان كان الحكم
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
 كل نار حارة فان معناه ان سلبت احمراره عن النار ليس بضروري

قولنا بالامكان العام لاشي من الانسان يتنفس تمام مع الاصطلاح على تسمية هذه
 القضية بالملققة مع انما في الاصل عبارة عن القضية التي تعبر
 فيها بحكم الايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل ايجابية باعتبار
 غلبة الاستعمال تسارع الفهم الى النسبة ايجابية عند الاطلاق لغته
 وعرفناه لا اختراع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال
 وانما المطلق في الوجبات مجاز لما عد السالبة من اعمليات وشرطيات
 لان الفعل ليس كقيمة للنسبة لانفاء التباير بينه وبين الحكم وانما
 سميت عامة لكونها اعم من الوجودية والاضروية واللا وائمة وهي
 اعم مطلقا من الاثنين والعائتين لانه متى تحقق ودم النسبة بحسب الذات
 او الوصف تتحقق فعليتها من غير مفسد السادسة المكننة العامة وهي
 التي يحكم فيها اى في تلك القضية بارتفاع اى سلب الضرورة المطلقة
 اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المتخالف للحكم يعني ان كان الحكم
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
 كل نار حارة فان معناه ان سلبت احمراره عن النار ليس بضروري

قولنا بالامكان العام لاشي من الانسان يتنفس تمام مع الاصطلاح على تسمية هذه
 القضية بالملققة مع انما في الاصل عبارة عن القضية التي تعبر
 فيها بحكم الايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل ايجابية باعتبار
 غلبة الاستعمال تسارع الفهم الى النسبة ايجابية عند الاطلاق لغته
 وعرفناه لا اختراع في تسمية المقيد باسم المطلق عند غلبة الاستعمال
 وانما المطلق في الوجبات مجاز لما عد السالبة من اعمليات وشرطيات
 لان الفعل ليس كقيمة للنسبة لانفاء التباير بينه وبين الحكم وانما
 سميت عامة لكونها اعم من الوجودية والاضروية واللا وائمة وهي
 اعم مطلقا من الاثنين والعائتين لانه متى تحقق ودم النسبة بحسب الذات
 او الوصف تتحقق فعليتها من غير مفسد السادسة المكننة العامة وهي
 التي يحكم فيها اى في تلك القضية بارتفاع اى سلب الضرورة المطلقة
 اى الذاتية عن الجانب اى الطرف المتخالف للحكم يعني ان كان الحكم
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة كقولنا بالامكان العام
 كل نار حارة فان معناه ان سلبت احمراره عن النار ليس بضروري

بمختلف الاربعة الاولى فاما تجميع الضلع ثانيا ١٢
 ابو الفضل محمد بن عبد الله الكندي في رويحي =
 كذا في القسم ١٤
 الموضع المتقدم
 بالادوار الموضحة
 كما اذا قدمت
 كما اذا قدمت
 الادوار الاولى فانه
 جازم كذا غير معتبر

المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها والاوام عند هم عبارة اى معرفة
 عن مطلقة عامة موقفة لادولى في الموضوع والمحمول وفى الكم ومخالفة لها
 فى الكيف فالقضية المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
 كل كاتب يتحرك الاصلح اداوم كاتبنا لادنا اى لاشئ من الكاتب يتحرك
 للاصالح بالاطلاق العام فركبها اى المشروطة الخاصة من موجبة
 مشروطة عامة وهى الجزء الاول من القضية المركبة ومن سالبه مطلقة
 عامة وهى مفهوم الاوام بحسب الذات وان كانت اى المشروطة الخاصة
 سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب لساكن الاصلح اداوم كاتبنا
 لادنا اى كل كاتب ساكن الاصلح بالاطلاق العام فمن سالبته
 اى فى مركبة من سالبه مشروطة عامة وهى الجزء الاول من القضية
 المركبة وموجبة مطلقة عامة وهى مفهوم الاوام بحسب
 الذات وهى مبينة للذاتيتين وخص من المشروطة العامة
 ومن البوائى الثانية العرفية الخاصة وهى اى العرفية الخاصة اى
 العرفية العامة مع قيد الاوام بحسب الذات وهى اى العرفية الخاصة
 ان كانت موجبة كقولنا واما كل كاتب يتحرك الاصلح اداوم كاتبنا

عن قول الامام
 ان قول الامام
 المعنى من
 المقيدة بالقيدين المذكورين ليست منها والاوام عند هم عبارة اى معرفة
 عن مطلقة عامة موقفة لادولى في الموضوع والمحمول وفى الكم ومخالفة لها
 فى الكيف فالقضية المشروطة الخاصة ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة
 كل كاتب يتحرك الاصلح اداوم كاتبنا لادنا اى لاشئ من الكاتب يتحرك
 للاصالح بالاطلاق العام فركبها اى المشروطة الخاصة من موجبة
 مشروطة عامة وهى الجزء الاول من القضية المركبة ومن سالبه مطلقة
 عامة وهى مفهوم الاوام بحسب الذات وان كانت اى المشروطة الخاصة
 سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الكاتب لساكن الاصلح اداوم كاتبنا
 لادنا اى كل كاتب ساكن الاصلح بالاطلاق العام فمن سالبته
 اى فى مركبة من سالبه مشروطة عامة وهى الجزء الاول من القضية
 المركبة وموجبة مطلقة عامة وهى مفهوم الاوام بحسب
 الذات وهى مبينة للذاتيتين وخص من المشروطة العامة
 ومن البوائى الثانية العرفية الخاصة وهى اى العرفية الخاصة اى
 العرفية العامة مع قيد الاوام بحسب الذات وهى اى العرفية الخاصة
 ان كانت موجبة كقولنا واما كل كاتب يتحرك الاصلح اداوم كاتبنا

منه قوله ممكنة آه
قال القاضي مبيّن
ان سلب ضرورة
الشيء لا يجازيه
في إمكان
الشيء الطبيعي
وكذا سلب ضرورة
الشيء الطبيعي
في إمكان
الشيء لا يجازيه
انتهى القول
لعل في قوله
القاضي مبيّن
هذا دفع لما قيل
وتورق قيل
انه كيف يكون
اللا ضرورة و
هو مفقود
اضافي
الممكنة العامة
التي هي مركبة
وقضية وقبة
الوضع في المقوم
ان اللا ضرورة
في إمكان
العام الا انهم
تساخروا في عبارة
فقالوا ان اللا
ضرورة عبارة
عن الممكنة العامة
فان العبارة على
حذف المضاف
او هي محالة على
العبارة
في غير
نفسه

قوله كذا لا يجازيه
في إمكان
الشيء الطبيعي
وكذا سلب ضرورة
الشيء الطبيعي
في إمكان
الشيء لا يجازيه
انتهى القول
لعل في قوله
القاضي مبيّن
هذا دفع لما قيل
وتورق قيل
انه كيف يكون
اللا ضرورة و
هو مفقود
اضافي
الممكنة العامة
التي هي مركبة
وقضية وقبة
الوضع في المقوم
ان اللا ضرورة
في إمكان
العام الا انهم
تساخروا في عبارة
فقالوا ان اللا
ضرورة عبارة
عن الممكنة العامة
فان العبارة على
حذف المضاف
او هي محالة على
العبارة
في غير
نفسه

من المعرفة العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا ان المباحين لكونها
عم من المعرفة العامة الثالثة الوجودية اللاحقة ورسى اى الوجود
اللا ضرورة هي المطلقة العامة مع قيد اللاحقة ضرورة بحسب الذات وانما
قيد اللاحقة ضرورة بحسب الذات وان كان قيد المطلقة العامة باللاحقة
بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا الوجودية اللاحقة ضرورة بحسب الوصف
من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال لم يعدوا بانها واللاحقة ضرورة عند
عبارة اى معبرة عن ممكنة عامة مخالفة للجزء الاول في الكيف فوجه
له في الكم فالوجودية اللاحقة ضرورة ان كانت موجبة لقولنا كل انسان
ضامك بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان بضامك
بالمكان العام فمن موجبة اى كسبها من جهة مطلقة عامة وهي الجزء الاول
وسالبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاحقة ضرورة وان كانت اى الوجودية
اللاحقة ضرورة سالبة لقولنا لا شئ من الانسان بضامك بالفعل
لا بالضرورة اى كل انسان ضامك بالمكان العام فمن سالبة اى
تسلبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي
مفهوم اللاحقة ضرورة وهي اعم مطلقا من اى صفتين لان صدق ضرورة

من المعرفة العامة لان المقيد اخص من المطلق وكذا ان المباحين لكونها
عم من المعرفة العامة الثالثة الوجودية اللاحقة ورسى اى الوجود
اللا ضرورة هي المطلقة العامة مع قيد اللاحقة ضرورة بحسب الذات وانما
قيد اللاحقة ضرورة بحسب الذات وان كان قيد المطلقة العامة باللاحقة
بحسب الوصف لانهم لم يعتبروا الوجودية اللاحقة ضرورة بحسب الوصف
من القضايا المشهورة الكثيرة الاستعمال لم يعدوا بانها واللاحقة ضرورة عند
عبارة اى معبرة عن ممكنة عامة مخالفة للجزء الاول في الكيف فوجه
له في الكم فالوجودية اللاحقة ضرورة ان كانت موجبة لقولنا كل انسان
ضامك بالفعل لا بالضرورة اى لا شئ من الانسان بضامك
بالمكان العام فمن موجبة اى كسبها من جهة مطلقة عامة وهي الجزء الاول
وسالبة ممكنة عامة وهي مفهوم اللاحقة ضرورة وان كانت اى الوجودية
اللاحقة ضرورة سالبة لقولنا لا شئ من الانسان بضامك بالفعل
لا بالضرورة اى كل انسان ضامك بالمكان العام فمن سالبة اى
تسلبها من سالبة مطلقة عامة وهي الجزء الاول وموجبة ممكنة عامة وهي
مفهوم اللاحقة ضرورة وهي اعم مطلقا من اى صفتين لان صدق ضرورة

الشيء لا يجازيه
في إمكان
الشيء الطبيعي
وكذا سلب ضرورة
الشيء الطبيعي
في إمكان
الشيء لا يجازيه
انتهى القول
لعل في قوله
القاضي مبيّن
هذا دفع لما قيل
وتورق قيل
انه كيف يكون
اللا ضرورة و
هو مفقود
اضافي
الممكنة العامة
التي هي مركبة
وقضية وقبة
الوضع في المقوم
ان اللا ضرورة
في إمكان
العام الا انهم
تساخروا في عبارة
فقالوا ان اللا
ضرورة عبارة
عن الممكنة العامة
فان العبارة على
حذف المضاف
او هي محالة على
العبارة
في غير
نفسه

منه قوله ممكنة آه
قال القاضي مبيّن
ان سلب ضرورة
الشيء لا يجازيه
في إمكان
الشيء الطبيعي
وكذا سلب ضرورة
الشيء الطبيعي
في إمكان
الشيء لا يجازيه
انتهى القول
لعل في قوله
القاضي مبيّن
هذا دفع لما قيل
وتورق قيل
انه كيف يكون
اللا ضرورة و
هو مفقود
اضافي
الممكنة العامة
التي هي مركبة
وقضية وقبة
الوضع في المقوم
ان اللا ضرورة
في إمكان
العام الا انهم
تساخروا في عبارة
فقالوا ان اللا
ضرورة عبارة
عن الممكنة العامة
فان العبارة على
حذف المضاف
او هي محالة على
العبارة
في غير
نفسه

قوله كذا لا يجازيه
في إمكان
الشيء الطبيعي
وكذا سلب ضرورة
الشيء الطبيعي
في إمكان
الشيء لا يجازيه
انتهى القول
لعل في قوله
القاضي مبيّن
هذا دفع لما قيل
وتورق قيل
انه كيف يكون
اللا ضرورة و
هو مفقود
اضافي
الممكنة العامة
التي هي مركبة
وقضية وقبة
الوضع في المقوم
ان اللا ضرورة
في إمكان
العام الا انهم
تساخروا في عبارة
فقالوا ان اللا
ضرورة عبارة
عن الممكنة العامة
فان العبارة على
حذف المضاف
او هي محالة على
العبارة
في غير
نفسه

وهذا قال فالله لا يمكن توجيه الفوائد
تكون جزاء الشرط الموقوف أي إذا كانت
في الطبقة العامة مائة لكنه تكلف ٣ مائة

[illegible][illegible]

موسى
البرية
جبل في سبيل
ارحاه و
افشع
اصارة
حيواتهم
رضي فيها
في جباله
قنين لا
ثمن ادا
عن الكوفة
و بعضا
غاضبا
الشعبين
واحدة
عليه و هذا

[illegible]

والقائل على الوجهين
جاءه عن
في المتن
أيضاً
الفضل
الولي

عنه قوله الممكنة الخاصة انه اقول ان الممكنة الخاصة من البسائط بحسب اللفظ لا من ليس فيها لفظ بحسب
الظاهر يكون فيه اشارة الى حقيقة اخرى واما بحسب المعنى فمن الركبات كما لا يخفى فمن نظر الى جانب اللفظ

ذكر في البسائط
كما فعله صاحب
السلم ومن راي جانب
المعنى ذكرها في
الركبات كما فعله
المصنف وصاحب
الشمسية ولكل وجه
هو موافق الا ان
مرامات جانب المعنى
اولى في نظر المصنف
كما لا يخفى ١٢٠
عنه قوله اعلم بطلان
آه قال بعض فيبحث
لان لا يمكن ان يكون
المسلب ضروريا في وقت
معين او وقت عام
او ذات الدم لادائها
ويكون الايجاب ضروريا
في جميع اوقات وجود
الذات في ايصدق
الوقتيه والمنشتر
الممكنين ولا تصدق
الممكنة في صفة
فعدم صدق الممكنة
العامة السالبة
انتهى اقول لعل هذا
الفاصل لم يفهم منه
الوقتيه المطلقة
والمنشتر المطلقة
لان المراد بالوقت
المعين لا بالذات
وغير المعين في الثانية
ما هو من اوقات وجود
الذات في كالا يصدق
السالبة الممكنة الخاصة
كما قال ذلك الفاضل
لا يصدق السالبة
الوقتيه والسالبة
المنشتره الممكنين
لضرورة السلب

لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة

حيث لم يعتبر فيها تعيين الوقت وهي كالوقتيه في النسبة الى البولي في الممكنة
الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارفع الضرورة المطلقة الى الذاتية
عن جاني الوجود والعدم جميعا امي ثبوت الحكم ولا ثبوت وهي سواء كانت
موجبة كقولنا بالامكان الخاص لكل انسان كاتب بمعنى ان ثبوت الكتابة
للا انسان سلب الكتابة عنه ليس بضروريين او سالبه كقولنا بالامكان
الخاص لشي من الانسان بكتابة من مكنتين معنيين موجبة وسالبة ولا
فرق بين الموجبة والسالبة في المعنى لان كليهما عبارة عن سلب الضرورة عن
الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الايجاب صريح والسلب
في السالبة بالكس هي حكم مطلقا من سائر الركبات وخص من الممكنة العامة هو
ظاهر وحكم من جبرن الدائمة والماهيتين والمطلقة العامة لصدق الجميع في
مادة الوجودية للضرورة ان كان ثبوت المحمول للموضوع دائما وصدق
الممكنة الخاصة بدونها حيث لا يقع الممكنة بالفعل بالعكس في مادة الضرورة
الذاتية ومباينة للضرورة وهو ظاهر وعلم ان الاعتبار في نسب القضايا صدقها
في نفسها الا صدق بعضها على البعض فلا بد وان ان اقتضيا بالاصح
صدق بعضها على بعض فاما معنى اعتبار النسب فيها ١٢١ اذا

لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة

لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة
لا بد من ان يكون
الوجود في الممكنة
الخاصة بالضرورة

في وقت معين او وقت عام من اوقات وجود الذات لانه قد فرض الايجاب ضروريا في جميع اوقات وجود الذات ١٢٢

ان الله تعالى قد علم انكم قد اذعنتموه
 على الاثر فانه انما هو الذي قد علم
 ان الله تعالى قد علم انكم قد اذعنتموه
 على الاثر فانه انما هو الذي قد علم
 ان الله تعالى قد علم انكم قد اذعنتموه
 على الاثر فانه انما هو الذي قد علم

عن قيس بن عمار ١٢
قيل ان الخبيث
الاصل حرام
شفاة ولا
ينبغي ولا
واصله
الاخلاق
الواقعي او
بالفهم
للمعنى

من قوله
أقول هذا
أيضا ما شاع
في مائة
القول المسمى
الخاص
المباينة
الحقيقة
البرية
بشرط لا يشرط
وأنما هو
الشارح
قيد فقط
على ذلك
ليكون بين
الاقسام
المتشعبة في
المفهوم
لا الصدق
كما هو الواقع
بالتقسيم
وقد أشأ
بعضه
فقط في
مائة الجمع
بمعنى عدم
اعتبار
الحكم في
جانب الكذب
بالتساوي
وعدمه
المعنى أعم
من الأول
والصدق
في مادة
المفصلة
والمساوي
مرتبة لا
بشرط كذا
في جانب
الكذب

اعلم ان المصروف قد اتصل بالالزامية والاتفاقية ولم يقسم اقسام المفصلة الى العنادية هي التي
يكون التناقض والكذب معا اوفى الصدق فقط اوفى الكذب فقط باعتبار ان الجزئين كقولنا في العدد
اما زوج او فرد -
والا انما هي
من التي يكون
التناقض في
والكذب
اوفى الصدق فقط
اوفى الكذب فقط
بمعنى توافق
جزئي منفصلة
على ذلك كذا
فرضا زيدا
كاتب لا
نقول زيد
كاتب او
وكذا الاشياء
الآخر كانه
له ذلك
التقسيم
الحقيقة
ان اقسام
التشعبة
عشق على
لزمية مفصلة
على مفصلة
اتفاقية على
منفصلة حقيقة
عنادية على
منفصلة حقيقة
اتفاقية على
مائة الجمع عنادية
على مائة
الاتفاقية على
مائة الجمع
اتفاقية على
منفصلة
حقيقة
من ملاحظة
الاتفاقية على
المفصلة المطلقة عن ملاحظة ذلك على مائة القول المطلقة عن ذلك على

اجتماعا في الصدق والكذب معا اي لا يصدقان لا يكذبان على ما هو
حقيقة الانفصال كقولنا هذا العدد ما زوج او فرد بمعنى ان العدد الواحد
لا يجوز ان يكون زوجا وفردا معا ولا يجوز ان يتحقق كونه زوجا وفردا معا
واما مائة الجمع ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط اي
غير ان يتباينا في الكذب بل يمكن اجتماعهما في الكذب كقولنا هذا الشيء
او حجر فان الشجر وحجر لا يجتمعان فلا يجوز ان يكون الشيء الواحد شجرة او
حجر معا واما مائة الخلقان حكم فيها به اي بالتنافي بينهما اي بين جزئيهما في الكذب
فقط اي من غير التنافي في الصدق فيجوز اجتماعهما في الوجود كقولنا اما ان
يكون زيد في البحر او لا يفرق فان الكون في البحر وعدم الفرق قد
يجتمعان وجودا لكنهما لا يجتمعان عدلا الاستحالة انحاء الكون في البحر واتفاقا
عدم الفرق وسالبة كل واحدة من فذه القضايا اي المتصلة للزمية
والالاتفاقية والمنفصلة الحقيقية مائة الجمع ومائة الخلق ثابت برفع حكم
في موجباتها فان السالبة للزمية ما حكم فيها برفع اللزوم والاتفاقية ما
فيها برفع توافق الطرفين في الصدق وعلى هذا فقس ثم اشار الى تقسيم
الشرطية الى المحصورة والسالبة والمخصوصة بحسب اقسام القضية

اي حال الانفصال لانه هذا الجواب الى وجه التسمية بالحقيقة وليس المراد بالحقيقة كما هو متعارف بل انما هو في
الاشياء

من قوله
أقول هذا
أيضا ما شاع
في مائة
القول المسمى
الخاص
المباينة
الحقيقة
البرية
بشرط لا يشرط
وأنما هو
الشارح
قيد فقط
على ذلك
ليكون بين
الاقسام
المتشعبة في
المفهوم
لا الصدق
كما هو الواقع
بالتقسيم
وقد أشأ
بعضه
فقط في
مائة الجمع
بمعنى عدم
اعتبار
الحكم في
جانب الكذب
بالتساوي
وعدمه
المعنى أعم
من الأول
والصدق
في مادة
المفصلة
والمساوي
مرتبة لا
بشرط كذا
في جانب
الكذب

وكذا انفسه
قيد فقط في مائة
وهذا المعنى ايضا
لذلك في شرح المطالع وشرح الشتمية للقطب الرازي وشرح السلم لحدود ١٢ محمد عبده محمد بن محمد

لكنهم نقلوا الى عموم الاصل فاجعلوا سورا الكلية لمتصله ولما الوقت بعض الذين
 على التناقض فنهى فقال **فصل في التناقض** ثم اورد تعريف ما هيته
 تناقض القضا بالابه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين اخريه
 عن اختلاف غير قضيتين كالمفردين وكالمفرد والقيضية والاول ان يقال
 ان قوله قضيتين قوله بالسلب والايجاب تحقيق لغوم التناقض لان كميته
 المذكورة بعده فمضى عنه لان اختلاف غير قضيتين الاختلاف بغير الايجاب
 والسلب لا يكون بهذه الكيفية وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف لغوم المقصود
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف لقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 لالذاته بل بوجهة او بخصوص المادة وقابل ايه حصل الاختراز عن اول قوله
 بالسلب والايجاب متوقع وانما نقول ان التناقض متى تحقق فقال القدر ما
 انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثنائي ومرتبات وكفى بغيرهم ثلثا
 وحدة او موضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وعما يميزه الوحدة الشرط والجزا
 والكل في امله تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان الاضافة والقوة والفعل
 متدرجة تحت وحدة المحمول وكفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة
 المحمول ما نسهم ان هذا الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل وكسبر

الصفحة ١٢ من كتاب المنطق

الكتاب المنطق

الكتاب المنطق
 الفصل في التناقض
 تعريف ما هيته
 تناقض القضا بالابه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين اخريه
 عن اختلاف غير قضيتين كالمفردين وكالمفرد والقيضية والاول ان يقال
 ان قوله قضيتين قوله بالسلب والايجاب تحقيق لغوم التناقض لان كميته
 المذكورة بعده فمضى عنه لان اختلاف غير قضيتين الاختلاف بغير الايجاب
 والسلب لا يكون بهذه الكيفية وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف لغوم المقصود
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف لقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 لالذاته بل بوجهة او بخصوص المادة وقابل ايه حصل الاختراز عن اول قوله
 بالسلب والايجاب متوقع وانما نقول ان التناقض متى تحقق فقال القدر ما
 انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثنائي ومرتبات وكفى بغيرهم ثلثا
 وحدة او موضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وعما يميزه الوحدة الشرط والجزا
 والكل في امله تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان الاضافة والقوة والفعل
 متدرجة تحت وحدة المحمول وكفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة
 المحمول ما نسهم ان هذا الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل وكسبر

الكتاب المنطق
 الفصل في التناقض
 تعريف ما هيته
 تناقض القضا بالابه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين اخريه
 عن اختلاف غير قضيتين كالمفردين وكالمفرد والقيضية والاول ان يقال
 ان قوله قضيتين قوله بالسلب والايجاب تحقيق لغوم التناقض لان كميته
 المذكورة بعده فمضى عنه لان اختلاف غير قضيتين الاختلاف بغير الايجاب
 والسلب لا يكون بهذه الكيفية وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف لغوم المقصود
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف لقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 لالذاته بل بوجهة او بخصوص المادة وقابل ايه حصل الاختراز عن اول قوله
 بالسلب والايجاب متوقع وانما نقول ان التناقض متى تحقق فقال القدر ما
 انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثنائي ومرتبات وكفى بغيرهم ثلثا
 وحدة او موضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وعما يميزه الوحدة الشرط والجزا
 والكل في امله تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان الاضافة والقوة والفعل
 متدرجة تحت وحدة المحمول وكفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة
 المحمول ما نسهم ان هذا الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل وكسبر

الكتاب المنطق
 الفصل في التناقض
 تعريف ما هيته
 تناقض القضا بالابه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين اخريه
 عن اختلاف غير قضيتين كالمفردين وكالمفرد والقيضية والاول ان يقال
 ان قوله قضيتين قوله بالسلب والايجاب تحقيق لغوم التناقض لان كميته
 المذكورة بعده فمضى عنه لان اختلاف غير قضيتين الاختلاف بغير الايجاب
 والسلب لا يكون بهذه الكيفية وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف لغوم المقصود
 وقوله لذاته يخرج الاختلاف لقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
 لالذاته بل بوجهة او بخصوص المادة وقابل ايه حصل الاختراز عن اول قوله
 بالسلب والايجاب متوقع وانما نقول ان التناقض متى تحقق فقال القدر ما
 انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثنائي ومرتبات وكفى بغيرهم ثلثا
 وحدة او موضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان وعما يميزه الوحدة الشرط والجزا
 والكل في امله تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان الاضافة والقوة والفعل
 متدرجة تحت وحدة المحمول وكفى المتأخرون بوحدة الموضوع ووحدة
 المحمول ما نسهم ان هذا الموضوع يندرج فيها وحدة الشرط والكل وكسبر

[illegible]

بحسب قوله
 في الذكر
 مع قوله
 له تاثير
 جواد
 ان مشهور
 في هذا
 وهو ان
 اريد بالظن
 ظنا الصفة
 في الحقيقة
 لم يكن تقييد
 العكس
 جاعلا
 تحسب
 لان طرفيها
 حقيقة
 ذات موضوع
 ووصف
 المحمول
 انه لا يحمل
 في العكس
 ذات
 الموضوع
 محمول ولا
 وصف
 المحمول
 ضروري
 عليه ان
 يصير ذات
 المحمول
 ووصف
 الموضوع
 محمول
 اريد
 في الذكر
 يمكن التعريف
 مانعا
 اقتضاه ان
 يكون
 المنفصل
 انفسا
 فان قيل
 الظن
 في الذكر

انما يكون لها عكس معتبر فممنوع لان المراد من التبريد على التبريد المعنوي الذي يغير للمشي والغير المعنى في الصفات بسبب العكس فلا يكون عكسها معتبرا فآدم ١٢ هو عكسها غير غوليه انما يكون لها عكس معتبر فممنوع لان المراد من التبريد على التبريد المعنوي الذي يغير للمشي والغير المعنى في الصفات بسبب العكس فلا يكون عكسها معتبرا فآدم ١٢ هو عكسها غير غوليه

ووحدة المحمول منبرج فيما الوحدات الباقية ولم يرح اقتضى لوجوده النسبة
 المحكية فقال لا يتحقق أى التناقض بين القضييتين إلا بتأويل النسبة المحكية منسوبة
 بحسب السلب أو على ما هو عليه لايجاب هذا فان القول ناقلا **فصل**
 فى العكس المستوي سمي مستويا محتمول المساواة بين القضية وعكسها أى
 القضية وهو كما يطلق على القضية الحاصلة من التبدل كذلك يطلق على
 العكس التبدل إلى هذا المصطلح بقوله وهو أى العكس المستوي عبارة أى عبارة
 عن جعل احد طرفي القضية في الذكر مكان الطرف الآخر جلا لتأثير في المعنى فلا يكون
 قولنا اما ان يكون هذا الصدق او اذ وجبا عكسا لقولنا اما ان يكون هذا الصدق
 او ذوا القول للتأثير ممنوع من القول بغير ان يكون محتملا محتملا على الاطلاق
 مع لبقاء الصدق أى لزومه على تقدير وجوده ولا يشترط الصدق في الواقع
 أى لو كان الاصل صادقا كان لعكس الضماد قاطع الانسان حجة لازمة لبعض
 الانسان مع كذاهاذ لازمة عكس القضية لا يفتر تحقيقها الى صدق الطرفين في
 الواقع وانما اعتبر لبقاء الصدق لانه يمنع صدق المزمع كذب لازم ولم يعتبر
 الكذب بحجازه الزم الصادق الكاذب الكيفية أى الايجاب السلبى ان كان
 الاصل موجبا كان لعكس كذا وان كان سالما كان كذا لعكس لازم من لازم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

[illegible]

صلى كتاب آيسا بن ماري من قولهم يا بقاء الصدق والكذب وهو من الناسخ وان تكلف النصارى اني في نصيحتي قد افنيها اثره في حاشيتي على الكتاب المذكور على رغم الف بعض المسلمين في العام ١٢ قد عبيد الله كنداري

[illegible]

عصون لاشی من الانسان
لا لاهل حق و لا لاهل باطل
لا لاهل حق و لا لاهل باطل
لا لاهل حق و لا لاهل باطل

بالا فلهذا
مادة المساور
فقد حقق الخبير
المرحوم السيد
سكندري

الأصل لا يجري التحلف فيها بخلاف الموجب والسلب فإنه يجري التحلف فيها
 فظاهر التعريف لا يتخلو عن احتمال وقد مرنا إلى دفعه تامل فاما لكي يبي
 الكلية وبجزئية فلا تنفي في الوجهات لانها هي الموجبات لا تنكس كلية
 لا احتمال كون المحمول اهم من الموضوع واعتناء حمل الخاص على كل افراد
 العام بل تنكس جمهوية وكون كل ناطق انسان عكسا لقولنا كل انسان ناطق
 ثم لقولنا كل انسان حيوان فلا تنكس كلية لكذب كل حيوان انسان
 بخلاف السوالب لانها هي السوالب تنكس سلبية كلية لقولنا لاشي
 من الانسان بجبر فانه ينكس كلية لانه يصدق لاشي من الجبر انسان
 فصل في عكس النقيض وجه التسمية عند المتقدمين ظاهر واما عند المتأخرين
 فبانظر الى الجزء الثاني من الاصل وهو اي عكس النقيض عند المتقدمين عبارة
 عن تبديل كل من طرفي القضية بنقيض الاخرى بل تعويض الثاني بالاول ونقيض
 الاول ثانيا مع بقا الصدق وكيف بما لكما يقال في عكس نقيض كل انسان
 حيوان كل حيوان لا انسان وعكس النقيض عند المتأخرين عبارة عن جعل
 نقيض الجزء الثاني من اصل القضية الجزء الاول وجعل عين الجزء الاول من
 اصل القضية الجزء الثاني مع مخالفة الاصل في كيفية الالجاب السلب

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فانكون بالحققة كغيره من قضيتين قوله من سلمت اشارة الى ان مقدمات القياس
لا يجب ان تكون مقولة صادقة في نفس الامر فيشمل القياس الصهاوق المقدمات
وغیره وقوله لازم عنه اى عن تلك القول المؤلف بخرج الميسلم قوله آخر
بخصوص المادة كما في قولنا الاشئ من الانسان كجركل حجر جاد فانه يلزم منه ان
من الانسان بجاد ولكن بخصوص المادة لا من نفس القضاء وايضا يخرج الافر
الذي التام فيتمثل فان مقدماتها اذا سلمت لا يلزم عنها شئ لكونها ظاهيين يمكن
تخلف مدلوليها عنها ولم يثبت الضمير والى القضاء بالينبذ لك على ان
الهيئة التاليف وخطا في الاتحاج وان لم يطلب لا يحصل من تلك القضاء بالام
الهيئة المنصوصة وقوله لانه احتراز عما يلزمه قول آخر لو اُسطة مقدمته جنيبة او
بواسطة مقدمته في قوة المذكورة وقوله قول آخر اى منها في كل احد من المقدمات
اشارة الى وجوب غاية النتيجة لكل المقدمات لا يلزم ان يكون كل قضيتين
فرضنا قياسا لو ان قياسا مقدمته في قولنا ان كان ب ف ج ولكن ا ب ف ج ليست
ج ب بل لزومه ا ب في قولنا كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب ليست
ج ب بل فهو موصوف بوصف خصوصية التاليف فلا يرد المنقضى مع ان الحق
الاخير من ان يقول المرام القضاء القضاء بالفضل الامم فان اراد

له لأن المقدسة ما هو المذكور في اللفظ والشرع ليس كذا لك والجواب ان
في المبنى كالمذكور في البشارة فغير ١٢ عبيد ٢٢

وكذا جنيح الاضطرورة واضحا لها احتياج التطبيقين الى بيان معنى تلك الالفاظ كما مر في بحث الوجهات بالتفصيل قدر ١٢ طرية الكثر رى القسطنطيني ٧٧

عنه قوله وان اريد آه قديما باقتضاها لشيء ان الراد القضايا اي من يكون الضلع او بالقوة كمن بالحقبة القريبة الى الضلع ولا ريب ان قوة المحرور قد

قريبه الى الضلع يكون لفظها المفصل مراداً بخلاف الركبة لان الجزء الثاني منها المدلول باللفظ المضرب يبيد من الضلع جزء حتى لا يظفر اكثر الناس جنيح اللادوام

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

مذكور خلافاً للمثبوت لان الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور كما به ١٢ عليه ٧٧

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

مذكور خلافاً للمثبوت لان الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور كما به ١٢ عليه ٧٧

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

مذكور خلافاً للمثبوت لان الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور كما به ١٢ عليه ٧٧

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

مذكور خلافاً للمثبوت لان الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور كما به ١٢ عليه ٧٧

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

مذكور خلافاً للمثبوت لان الجزء الثاني منها ليس في حكم المذكور كما به ١٢ عليه ٧٧

عنه قوله ان لا يبعد ان يقال المراد الشق الاول الا ان المحرور لما كان في حكم المذكور كما به

الاقتضى الاقتضى الى الحملي وهو اقل اجزاء من الاستثنائي ولان احكام الاقتراني او قدر ١٢ عليه

۱۱ من شله
 ۱۲ من شله
 ۱۳ من شله
 ۱۴ من شله
 ۱۵ من شله
 ۱۶ من شله
 ۱۷ من شله
 ۱۸ من شله
 ۱۹ من شله
 ۲۰ من شله
 ۲۱ من شله
 ۲۲ من شله
 ۲۳ من شله
 ۲۴ من شله
 ۲۵ من شله
 ۲۶ من شله
 ۲۷ من شله
 ۲۸ من شله
 ۲۹ من شله
 ۳۰ من شله
 ۳۱ من شله
 ۳۲ من شله
 ۳۳ من شله
 ۳۴ من شله
 ۳۵ من شله
 ۳۶ من شله
 ۳۷ من شله
 ۳۸ من شله
 ۳۹ من شله
 ۴۰ من شله
 ۴۱ من شله
 ۴۲ من شله
 ۴۳ من شله
 ۴۴ من شله
 ۴۵ من شله
 ۴۶ من شله
 ۴۷ من شله
 ۴۸ من شله
 ۴۹ من شله
 ۵۰ من شله
 ۵۱ من شله
 ۵۲ من شله
 ۵۳ من شله
 ۵۴ من شله
 ۵۵ من شله
 ۵۶ من شله
 ۵۷ من شله
 ۵۸ من شله
 ۵۹ من شله
 ۶۰ من شله
 ۶۱ من شله
 ۶۲ من شله
 ۶۳ من شله
 ۶۴ من شله
 ۶۵ من شله
 ۶۶ من شله
 ۶۷ من شله
 ۶۸ من شله
 ۶۹ من شله
 ۷۰ من شله
 ۷۱ من شله
 ۷۲ من شله
 ۷۳ من شله
 ۷۴ من شله
 ۷۵ من شله
 ۷۶ من شله
 ۷۷ من شله
 ۷۸ من شله
 ۷۹ من شله
 ۸۰ من شله
 ۸۱ من شله
 ۸۲ من شله
 ۸۳ من شله
 ۸۴ من شله
 ۸۵ من شله
 ۸۶ من شله
 ۸۷ من شله
 ۸۸ من شله
 ۸۹ من شله
 ۹۰ من شله
 ۹۱ من شله
 ۹۲ من شله
 ۹۳ من شله
 ۹۴ من شله
 ۹۵ من شله
 ۹۶ من شله
 ۹۷ من شله
 ۹۸ من شله
 ۹۹ من شله
 ۱۰۰ من شله

عنه
قولاً صريحاً
لان الكبرى لا تدل على
ان الكبرى بت جميع
افراد الاوسط كما هو
مفعولية الكبرى ومن
كما هو متضمني ايجاب
الكبرى ولا يحتاج الى
تبين لا يحتاج الى نظر
واكثر فافهم

الاول وسط الى الاكبر وكله ضروري لانتاج وان كان الاوسط على العكس
اي موضوعا في الصغرى محمول في الكبرى كقولنا كل انسان ناطق وكل صاحب
انسان فهو شكل الرابع وانما جعل الباء في العاقل في المقدمتين سبباً لئلا
كان اجساداً عن الطبع وقطعه بعضهم عن جهة الاعتبار وان كان الاوسط محمولاً فيها
اي في الصغرى والكبرى كقولنا كل ناطق انسان لاشئ من الحجر انسان لاشئ
الثاني وانما جعل ثانياً للموافقة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين
لاستدلاله على الاصغر عن الموضوع الذي لا يجلي لطلب المحمول وان كان الاوسط
موضوعاً فيها كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك فهو الشكل الثالث فما
جعل ثانياً للموافقة الاول في الكبرى التي هي خمس المقدمتين ذهب بعض الافاضل
الى ان في جعل موضوع المطلوب الذي هو الاصغر والصغرى التي تشمل على الا
اشرف جيل المحمول الذي هو الاكبر والكبرى التي تشمل على الاكبر اربع الا تخفى
والظاهر ان وجه البعد عنده ان الاصغر لما كان قبل افراده ينبغي ان يكون
ما يشتمل عليه الاكبر لما كان اكثر افراده ينبغي ان يكون ثمة وكذا ما هو شتمل عليه وهذا
صواب ان كل اشرف من الخرجي اقول ان الاكبر وان كان اكثر افراده كونه
ليس مطلوباً لذاته بل هو انما يطلب لاجل الموضوع وهو وان كان قبل افراده

ط ا قوله الشكل الاول كما قال الفاضل مفضل
الابهي وهو معيار العلوم لان العلوم
اربعة اقسام وهو منتج لتلك الاربعة
جميعاً كما مرنا مفصلاً ١١ عبيد

مع قوله
الموضوع ٢
كل ان لقول
في شرف
عالم
ان الموضوع
ذات
ومتبع
والقول
حال
عالم
والذات
اشرف
من نصف
والمقيد
من الثاني
مع ١٢
عبيد ١١
عنه
اقول
لذلك
والموافقة
والفرض
من الا
ول ابي
بعضهم
ان اتفاق
الشكل
القائي
منه
وان كان
يكذب
ذلك
ردم الشكل
الثاني الى الاول
وقت الاستنتاج
كما سيأتي ١٢
عبيد ١١

فائدة سنية = اعلم انهم قالوا ان النتيجة في محل الانتحال تابعة للاضيق الاول - ففى الموضوع والسابقة النتيجة موصية لان الايجاب اشرف من السلب وفي الكلية
والجزئية النتيجة جزئية لشرف الكلية من الجزئية ويسمى لذلك وجوهاً غير سديدة وذلك خطأ بية ولتتم ما قال المحقق البهاري ان ذلك الاتباع بالاستقراء ١١

7/24/22 14

3

11

المعنى

54.

1954

5. 11. 12

Page 116

22

אבות

0

سید صاحبزادہ

不

10

--	--

2000

203

1

2

1-4

21

1

子

—

35

